المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

The Inter-Arab Investment Guarantee Corporation

التقرير السنوي

2006

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار هي مؤسسة عربية إقليمية ذات كيان قانوني مستقل، أسست عام 1974 بموجب اتفاقية متعددة الأطراف أبرمت بين بعض الدول العربية مودعة لدى وزارة الخارجية في دولة الكويت. وقد باشرت أعمالها في منتصف عام 1975، وتضم الآن في عضويتها جميع الأقطار العربية وبعض الهيئات العربية الدولية باستثناء جمهورية القمر المتحدة. وتتخذ المؤسسة من دولة الكويت مقرا دائما لها، ولديها مكتب إقليمي في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية.

أغراض المؤسسة:

- توفر المؤسسة التغطية التأمينية للاستثمارات العربية البينية ضد المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة ونزع الملكية والحروب وأعمال الشغب ذات الطابع العام وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر والإخلال بالعقود .كما توفر المؤسسة التغطية التأمينية لائتمانات الصادرات العربية المتجهة إلى كافة أنحاء العالم ضد المخاطر التجارية مثل عدم وفاء المدين أو إعساره أو إفلاسه أو رفضه استلام البضاعة، وضد المخاطر غير التجارية مثل إلغاء ترخيص الاستيراد أو منع دخول أو عبور البضاعة ومخاطر غير تجارية أخرى.
- كما تعمل المؤسسة على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكملة لتوفير التأمين وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

المركز الرئيسي

المقر الدائم للمنظمات العربية

تقاطع شارعي جمال عبدالناصر والمطار

الشويخ، دولة الكويت

ص.ب 23568 – الصفاة 13096

هاتف: 4959555 (965) – فاكس: 7-4959596، 4835489، 4815741 (965)

البريد الإلكتروني: info@iai.org.kw

الموقع الشبكي: www.iaigc.org

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
INTER-ARAB INVESTMENT GUARANTEE CORPORATION

أجهـــزة المؤسســـة

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار من الأجهزة التالية:

1 - مجلس المساهمين

يتكون مجلس مساهمي المؤسسة من مندوب واحد عن كل قطر من الأقطار والهيئات العربية المساهمة في رأسمالها، وهو أعلى سلطة في المؤسسة وله كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ويقوم المجلس على وجه الخصوص بوضع السياسات العامة للمؤسسة وتفسير وتعديل نصوص اتفاقية إنشائها، وإقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، إضافة إلى تعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

2 - مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة المؤسسة من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب الأعضاء رئيسا للمجلس من بينهم. يقوم المجلس بإعداد النظم واللوائح المالية والإدارية للمؤسسة، وإقرار برامج وخطط العمليات والبحوث. بالإضافة إلى تحديد أوجه توظيف رأسمال المؤسسة، واعتماد الموازنة التقديرية لها، وتقديم تقرير سنوي عن أعمال المؤسسة لمجلس المساهمين.

يتكون مجلس الإدارة الحالي من كل من :

سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني	رئيساً
سعادة الأستاذ/ خالد عبد الرحمن المجحم	عضواً
سعادة الأستاذ/ علي رمضان أشنيبش	عضواً
سعادة الأستاذ/ جاسم راشد الشامسي	عضواً
سعادة الأستاذ/ محمد علي طالب	عضواً
سعادة الأستاذ/ عبد اللطيف شعبان	عضواً
سعادة الأستاذ/ يسن فضل السيد محمد	عضواً
سعادة الأستاذ/ محمد غسان الحبش	عضواً

3 - المدير العام

المدير العام هو الممثل القانوني للمؤسسة وهو الذي يتولى إدارتها بإشراف مجلس الإدارة. وللمدير العام صلاحية إبرام عقود التأمين وتوظيف أموال المؤسسة وإعداد الموازنة التقديرية والحسابات الختامية وإعداد برامج وخطط العمليات والتطوير وبرامج بحوث المؤسسة.

المدير العام الحالي للمؤسسة هو السيد / فهد راشد الإبراهيم

4 - الموظفون الفنيون والإداريون

سعادة رئيس مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في دور انعقاده الرابع والثلاثين.

تحية طيبة وبعد،

يطيب لي طبقاً لنص المادة (12) (هـ) من اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن أرفع إلى مجلسكم الموقر تقرير مجلس الإدارة السنوي عن نشاط المؤسسة للعام 2006.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

ناصر بن محمد القحطاني
رئيس مجلس الإدارة

بيروت، نيسان (أبريل) 2007

المحتويـــات

الفصل الأول: لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية

وملخص عن أنشطة المؤسسة خلال فترة التقرير 7

الفصل الثاني: عمليات الضمان

1.2 القيمة الاجمالية لعمليات الضمان 13

2.2 تفاصيل عمليات الضمان 15

3.2 إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة 16

4.2 نتائج عمليات الضمان 16

5.2 التعويض والاسترداد 17

6.2 إعادة التأمين 17

7.2 تسويق خدمات الضمان 17

8.2 العلاقة مع هيئات الضمان 17

الجداول

جدول رقم (1): القيمة الإجمالية لعمليات الضمان خلال عام 2006 18

جدول رقم (2): قيمة العقود المبرمة خلال عام 2006 موزعة حسب الأقطار المصدرة وحسب أنواع العقود 19

جدول رقم (3): قيمة العقود المبرمة خلال عام 2006 موزعة حسب الأقطار المضيفة/المستوردة وحسب أنواع العقود 20

جدول رقم (4): قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 31 ديسمبر 2006

حسب القطر المضيف/المستورد وحسب نوع العقد 21

الرسومات البيانية

رسم بياني (1): عقود الضمان المبرمة خلال عام 2006 (موزعة حسب جنسية الأطراف المضمونة) 22

رسم بياني (2): عقود الضمان المبرمة خلال عام 2006 (موزعة حسب الأقطار المضيفة/المستوردة) 22

رسم بياني (3): إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 31 ديسمبر 2006

(موزعة حسب الأقطار المضيفة/المستوردة) 23

الفصل الثالث: الأنشطة المكملة والخدمات المساندة

1.3 التقارير والمطبوعات والأوراق التعريفية 24

2.3 المؤتمرات والندوات العامة 25

3.3 التعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية 25

4.3 تطوير الموارد البشرية 26

5.3 تقنية المعلومات 26

6.3 النشاط الإعلامي 28

الفصل الرابع: التقرير المالي

تقرير مراقبي الحسابات 31

بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2006 32

الميزانية العمومية في 31 ديسمبر2006 33

بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2006 34

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2006 35

إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 2006 36

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
INTER-ARAB INVESTMENT GUARANTEE CORPORATION

الفصل الأول: لمحة عامة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية وملخص عن أنشطة المؤسسة خلال فترة التقرير

1. الاقتصاد العالمي

على صعيد **المؤشرات الاقتصادية**، شهدٍ معدل نمو الاقتصاد العالمي، وفق التقديرات الأولية المتوفرة عن مصادر صندوق النقد الدولي، ارتفاعاً طفيفا مسجلا معدل نمو يقدر بنحو 5.1 % عام 2006، مقارنة بمعدل نمو بلغ 4.9 % عام 2005، إلا انه لم يصل إلى المستوى الذي كان عليه خلال عام 2004، والذي بلغ نحو 5.3 %، ويعزى هذا الارتفاع إلى تحسن معدل نمو **مجموعة الدول المتقدمة** الذي بلغ 3.1 % مقارنة بما نسبته 2.6 % عام 2005، بينما شهدت **المجموعة التي تضم بقية الاقتصادات الناهضة والدولٍ النامية** معدل نمو أفضل من المعدل العالمي، بلغ نحو 7.3 %، ليؤكد استمراره عند نفس مستواه تقريباً خلال عام 2005، والذي بلغ نحو 7.4 %، مدعوما باستمرار ارتفاع معدل النمو في دٍول مثل الصين 10 % والهند 8.3 %. كما شهدت الدول ذات الدخل المنخفض معدلات نمو مرتفعة نسبياً نتيجة لارتفاع أسعار صادراتها من المواد والسلع الأساسية. ويقدر أن يكون حجم الناتج الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية عام 2006 قد بلغ نحو 47.8 تريليون دولار أمريكي، مقابل 44.5 تريليون دولار أمريكي. أما فيما يتعلق بمستويات الأسعار **معبرا عنها بالرقم القياسي** لأسعار المستهلك، فقد حافظ معدل التضخم على معدلاته المنخفضة في **مجموعة الدول المتقدمة** على الرغم من ارتفاعه بنسب بسيطة ليصل إلى 2.6 % عام 2006، مقارنة بما نسبته 2.3 % عام 2005، بينما بقي معدل التضخم أعلى بما نسبته 5.2 % في **المجموعة التي تضم بقية الدول الناهضة والدول النامية**، ومقاربا لمستواه عام 2005 الذي بلغ نحو 5.3 %.

وفي ضوء تلك المؤشرات الأولية، نلاحظ أن **الاقتصاد العالمي** قد استعاد عافيته خلال عام 2006، رغم وجود بعض الاختلالات في اداءه وهيكله، قد يؤدي استمرارها أو علاجها بصورة عشوائية إلى تحمل الاقتصاد العالمي تكاليف باهظة. فمن ناحية، مازال الاقتصاد العالمي يتعرض لتأثير ارتفاع أسعار النفط، والمعادن، والسلع الأساسية إلى مستويات عالية جديدة (في ظل توقعات بعدم هبوط أسعار النفط نتيجة لزيادة الطلب العالمي، وعدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط) مما أدى إلى ظهور الضغوط التضخمية تدريجيا في بعض الدول، ومن ثم استجابت البنوك المركزية بانتهاج سياسة نقدية انكماشية عن طريق رفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل، مما أثر سلبا على أسواق الأسهم في الاقتصادات المتقدمة والناشئة. ومن ناحية أخرى، لا يزال ضبط أوضاع المالية العامة في معظم الاقتصادات المتقدمة، في مواجهة ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية ونظام الضمان الاجتماعي، بسبب تزايد أعداد المتقاعدين، أهم التحديات التي تواجهها. كما شهد العام استمرار تحقق فوائض مرتفعة في الحسابات الجارية في موازين مدفوعات الدول المصدرة للنفط، على حساب اتساع العجز لدى الدول الأوروبية الناهضة. وقد ساعد عمق ونضج سوق المال الأمريكي على اجتذاب استثمارات أجنبية ساعدت على تمويل عجز الحساب الجاري لدى الاقتصاد الأمريكي، الا ان استمرار تراجع سوق العقارات الأمريكي من شأنه أن يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي فيه. هذا وتظل الإصلاحات الهيكلية القائمة على أساس اقتصاديات السوق، وانتهاج السياسات الاقتصادية الملائمة لتحسين بيئة الأعمال، والمحافظة على القدرة التنافسية العالمية، من أهم الدروس التي يمكن استخلاصها من الأداء المتميز، والنمو الاقتصادي المتسارع للدول الصناعية الجديدة.

على صعيد **الاستثمار الأجنبي المباشر**، تشير التقديرات الأولية حسب مصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، إلى استمرار **ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر** الواردة عالميا للسنة الثالثة على التوالي، حيث تجاوزت التدفقات حاجز التريليون دولار خلال عام 2006 لتبلغ نحو 1231 مليار دولار أمريكي، محققة قفزة ملحوظة بنسبة 34 % عن مستواها لعام 2005، الذي بلغ نحو 916 مليار دولار أمريكي . ويرجع هذا الارتفاع إلى تأثير النمو الاقتصادي العالمي في الدول النامية

والمتقدمة على السواء، وتنامي نشاط الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية، كنتيجة طبيعية لارتفاع مستوى الارباح المحققة، واستمرار تحرير سياسات ومناخ الاستثمار، وإزالة قيود ومعوقات التبادل التجاري الدولي، ونجاح جهود الترويج للدول المضيفة للاستثمارات. وقد قدرت التدفقات المتجهة **للدول المتقدمة** بنحو 801 مليار دولار أمريكي بحصة 65 % من إجمالي التدفقات العالمية، في حين قدرت التدفقات المتجهة **للدول النامية** بنحو 368 مليار دولار أمريكي بحصة 30 %، فيما بلغت التدفقات المتجهة إلى **دول الاقتصادات المتحولة** (جنوب شرق أوروبا وجمهوريات الكومنولث المستقلة) حوالي 62 مليار دولار أمريكي بحصة 5 %. وقد استعادت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى عالمياً في تلقي الاستثمارات الأجنبية (177 مليار دولار أمريكي)، على حساب المملكة المتحدة التي تراجعت إلى المرتبة الثانية (170 مليار دولار أمريكي)، تلتها فرنسا (88 مليار دولار أمريكي)، ثم الصين (70 مليار دولار أمريكي). ويأتي ضمن أهم التطورات التي شهدتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الثلاث السابقة استحواذ قطاع الموارد الطبيعية والصناعات ذات الصلة على الحصة الأكبر من تلك التدفقات.

ومن جهة أخرى، ووفقا لمصادر **معهد التمويل الدولي**، الذي يضم أكبر تجمع عالمي للمؤسسات المالية والمصرفية، شهدت 29 دولة من دول الاقتصادات الناشئة تراجعاً في صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة، حيث بلغت 418 مليار دولار أمريكي عام 2006، مقارنة بنحو 480 مليار دولار أمريكي عام 2005، وذلك بتأثير تراجع صافي الاقتراض الخارجي المقدم من المصارف التجارية ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى (معظمها يمثل اقتراض من سوق السندات) بمقدار الثلث تقريبا ليصل إلى 158 مليار دولار عام 2006، مقارنة بنحو 238 مليار دولار أمريكي عام 2005، وذلك على الرغم من ارتفاع صافي تدفقات كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتبلغ نحو 202 مليار دولار أمريكي مقابل 186 مليار دولار أمريكي، وزيادة استثمارات محفظة الأوراق المالية من 55 مليار دولار أمريكي إلى نحو 57.7 مليار دولار أمريكي، وبلغ صافي التدفقات الرسمية إلى الخارج نحو (48) مليار دولار أمريكي مقارنة مع (56) مليار دولار أمريكي للفترة ذاتها. ويذكر أن قاعدة بيانات المعهد تضم أربع دول عربية هي مصر وتونس والجزائر والمغرب.

وعلى صعيد **حركة التجارة العالمية**، فقد ارتفع حجمها في السلع والخدمات، إذ سجلت معدل نمو بلغ 8.9 % عام 2006، مقارنة بما نسبته 7.4 % عام 2005، منخفضا عن مستواه عام 2004 الذي شهد معدل نمو بلغ 10.6 %، وبالمقابل فقد ارتفعت قيمة **صادرات السلع والخدمات عالميا** من 12.7 تريليون دولار أمريكي عام 2005، إلى 14.5 تريليون دولار أمريكي عام 2006.

وعلى صعيد **صناعة الضمان**، شهد سوق الضمان العالمي خلال عام 2006 اتجاهات توسعية في حجم العمليات والوكالات والشركات التي تقدم خدمات الضمان، متمثلة في زيادة حجم العمليات، وفتح فروع لدى أسواق جديدة، مع تكوين اندماجات وتحالفات إستراتيجية. واستجابة للتطورات المتلاحقة في سوق الضمان العالمي، لجأت العديد من هذه الشركات إلى إجراء توسعات في هيكلها التنظيمي، وخاصة فيما يتعلق بزيادة عدد أعضاء فرق العمل الفني لديها وزيادة رؤوس أموالها. ونتيجة لزيادة الطلب على الضمان وتنوع المعاملات، استمر الاتجاه التصاعدي لأسعار الضمان ومن ثم قيمة الأقساط خلال عام 2006، وتواصلت جهود تطوير صناعة الضمان، سواء في مجال ابتكار منتجات أو آليات جديدة. فعلى صعيد المنتجات الجديدة، تنامى تطبيق أسلوب الحساب المفتوح في تقديم الضمان، وكذلك القرض بضمان الاحتياطات المؤكدة من النفط، أو حصيلة الصادرات المستقبلية المتوقع تحقيقها من تصدير السلع أو الخدمات، بحيث يتم التوفيق فيما بين تواريخ استحقاق سداد الدفعات والتواريخ المتوقعة لتحقيق عائدات المشروع أو حصيلة الصادرات. أما على صعيد الآليات الجديدة فقد طورت

العديد من وكالات الضمان مواقعها الالكترونية على شبكة المعلومات والاتصالات الدولية، بغرض تقديم خدمات الضمان عبر الوسائل الالكترونية، مما أدى إلى اختصار الوقت اللازم لانجازها إلى النصف تقريبا، ومن ثم القدرة على خدمة المشاريع صغيرة الحجم والتعاون مع الشركاء.

وتشير احدث البيانات المتاحة إلى أن مجمل الضمانات التي قدمها أعضاء الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن)، الذي تأسس عام 1934 ويضم 52 هيئة دولية وإقليمية ووطنية، بلغ 1068 مليار دولار أمريكي عام 2005 (مقابل 788 مليار دولار أمريكي عام 2004) أي ما يعادل نحو 10 % من إجمالي الصادرات العالمية، توزعت ما بين 1032 مليار دولار أمريكي لائتمان الصادرات (مقابل 769 مليار دولار أمريكي عام 2004)، منها نحو 88 % عمليات ائتمان الصادرات للمدى القصير، و36 مليار دولار لضمان الاستثمار(مقابل 19 مليار دولار عام 2004). ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى استمرار تجاوز معدلات نمو التجارة الدولية لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي، وتوافر رؤوس الأموال الناتجة عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والمعادن، ومن ثم زيادة المشاريع الاستثمارية في مجال الطاقة والمواد الخام، واستمرار النمو الاقتصادي في قارة آسيا وخاصة الصين والهند، وكذلك قيام مشاريع جديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تجاوزت تكلفتها الاستثمارية ما قيمته 100 مليار دولار، بالإضافة إلى استقرار المرحلة التي تمر بها دورة أعمال الضمان، مما أدى إلى زيادة الأقساط وتراجع التعويضات والاستردادات، ومن ثم زيادة التدفقات النقدية الواردة لهيئات وشركات الضمان بدرجة ملحوظة.

هذا وقد اصدر اتحاد بيرن، في اجتماعه الدولي الذي انعقد في أمستردام خلال شهر نوفمبر 2006، مجموعة من المبادئ الإرشادية، غير الملزمة، تمثل أفضل الممارسات في مجال مزاولة نشاط تقديم الضمان، تحث الهيئات والشركات الأعضاء في الاتحاد على ضرورة الالتزام بها، وهي كالآتي:

- ممارسة نشاط الضمان بأسلوب من شأنه أن يساهم في استقرار وتوسيع التبادل التجاري الدولي، وتشجيع الاستثمار على أسس سليمة بما يتمشى مع القوانين المعمول بها والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
- مراجعة وإدارة المخاطر التي يتم تغطيتها.
- تطوير شروط ائتمان الصادرات، وضمان الاستثمار التي تعكس الممارسات السليمة للعمليات.
- استهداف تحقيق إيرادات كافية لاستدامة العمليات طويلة الأجل، بما يعكس المخاطر التي تتم تغطيتها.
- إدارة التعويضات والاسترداد بأسلوب مهني محترف، مع الحفاظ على حقوق الأطراف المتعاقدة .
- الاهتمام بقضايا البيئة أثناء تنفيذ العمليات ومزاولة النشاط.
- تدعيم الجهود الدولية المبذولة في مجال محاربة الفساد وغسل الأموال.
- تطوير أفضل الممارسات في مجال تقديم ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، من خلال التعاون في مجال تبادل المعلومات، والخبرات عن الأنشطة والعمليات والسياسات والإجراءات، مع تطبيق المعايير الدولية ذات الصلة أينما كانت ضرورية.
- الالتزام بالشفافية والإفصاح عن حجم الأنشطة فيما بين الأعضاء مع ضرورة احترام سرية معلومات الغير.
- تشجيع التعاون والمشاركة في المنظمات التجارية الثنائية، ومتعددة الأطراف، وغيرها ممن تعمل في مجالي التصدير والاستثمار.

2 . الاقتصاد العربي

على صعيد **المؤشرات الاقتصادية**، عكست التقديرات الأولية وفق المصادر الدولية، ارتفاعاً ملحوظاً في معدل النمو الاقتصادي للدول العربية، متجاوزاً معدل نمو الاقتصاد العالمي ليبلغ ما نسبته 6.1 % عام 2006، مقابل 5.5 % عام 2005، مع ملاحظة أن العديد من الدول العربية سجل معدلات نمو أعلى من ذلك تراوحت ما بين 6.5–14 %. أما فيما يتعلق بمستويات الأسعار **معبرا عنها بالرقم القياسي** لأسعار المستهلك، فقد استقر معدل التضخم في الدول العربية عند نفس مستواه تقريبا حيث بلغ معدله نحو 6.6 % عام 2006، مقارنة بما نسبته 6.5 % عام 2005، كمحصلة للارتفاع النسبي في معدلاته لدى الدول المصدرة للنفط، ولكنه بقي في حدود منخفضة نتيجة لارتفاع درجة حرية التبادل التجاري الدولي، ومرونة أسواق العمل لديها من جهة، والانخفاض النسبي لمعدلات التضخم في مجموعة الدول العربية الأخرى نتيجة لانتهاجها سياسات نقدية انكماشية من جهة أخرى. واستمر ارتفاع الإيرادات النفطية في الدول العربية المنتجة للنفط، مما رفع معدلات الإنفاق العام فيها، خاصة الإنفاق الاستثماري، ومشاريع تحسين البنية التحتية، وتطوير القطاع الخاص، وتطوير رأس المال البشري وخدمة الدين العام. وتحول عجز الموازنة إلى فائض في العديد من الدول العربية. وتحسنت بدرجة ملحوظة أوضاع الحساب الجاري، خاصة في موازين المدفوعات للدول العربية المصدرة للنفط وتلك التي حققت مستويات مرتفعة من تحويلات العاملين بالخارج، حيث تم استخدام هذه الفوائض بشكل رئيسي في تعزيز مستويات الاحتياطيات الرسمية لهذه الدول. ويعد لبنان الدولة العربية الوحيدة التي سجلت معدل نمو سالب خلال العام نتيجة للعدوان الإسرائيلي الغاشم الذي تسبب في تدمير القدرة الإنتاجية للاقتصاد اللبناني، ومن ثم ارتفاع كلفة إعادة البناء والتعمير، مما تسبب في اتساع عجز الموازنة العامة، وتدهور وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وارتفاع مستويات الدين الخارجي، ومعدل التضخم.

على صعيد **الاستثمار الأجنبي المباشر**، من المتوقع أن تتراوح التدفقات الواردة إلى **مجموعة الدول العربية** ما بين 45-42 مليار دولار أمريكي في عام 2006، وذلك وفق التقديرات الأولية المتوفرة من أكثر من مصدر، يأتي على رأسها برنامج مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، مقابل 37.7 مليار دولار عام 2005 . وتعزى هذه الزيادة في حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا إلى عوامل جاذبة داخلية وعوامل دافعة خارجية. فعلى صعيد العوامل الجاذبة، تحسنت أساليب الترويج القطرية، وتواصلت جهود تهيئة مناخ الاستثمار عن طريق تسهيل الإجراءات الإدارية، واختصار عددها، وتكلفتها، والوقت اللازم لانجازها، مع زيادة عدد مراكز الخدمة الشاملة، وتوفير المعلومات الضرورية، وتحسين درجة الالتزام بمواعيد الإفصاح عن البيانات، ودرجة تغطيتها وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا. بالإضافة إلى توسع المنطقة العربية في إطلاق مشاريع المدن الاقتصادية، وما يلزمها من بنية تحتية أساسية، من مطارات وطرق وموانئ وسكك حديدية، والتزام عدد من الدول العربية باستكمال برامج التحول للملكية الخاصة (الخصخصة). وهناك أيضا العوامل الخارجية الدافعة للاستثمارات نحو المنطقة العربية، لعل من أبرزها انخفاض معدل العائد على الاستثمار في الخارج مقارنة بنظيره داخل المنطقة العربية، وتحديدا في مجال الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والتعدين، واتساع سوق بعض الأنشطة في قطاعات الخدمات، ومن أهمها قطاع السياحة والاتصالات والنقل بأنواعه، ورواج سوق الاستثمار العقاري. كما ساهم ايضا في ارتفاع حصة الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا، استمرار تنامي **الاستثمارات العربية البينية** بدرجة ملحوظة خلال عام 2006، خصوصا في قطاع السياحة الذي شهد استثمارات ضخمة تتجاوز كلفتها الاستثمارية المعلنة ما قيمته 25 مليار دولار أمريكي. ونظرا لتشعب المنتج السياحي، حيث يتم إنتاجه وتوريد مكوناته بواسطة مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى (الأولي والصناعي والخدمي)، والمشاريع صغيرة وكبيرة الحجم التي تتراوح ما بين منتجي الهدايا التذكارية وسلسلة الفنادق متعددة الجنسيات، فإن الاستثمارات في قطاع السياحة تغطي العديد من القطاعات الاقتصادية والأنشطة المختلفة. ومن جهة أخرى فقد أجرت العديد من الشركات العربية المتخصصة في مجال الاتصالات توسعات في نطاق نشاطها داخل أسواق

الدول العربية الأخرى، سواء بتملكها لشركات قائمة، أو بالدخول في مشاريع مشتركة، أو بإنشاء شركات جديدة. علاوة على الطفرة العقارية الضخمة التي شهدتها المنطقة العربية في الآونة الأخيرة وانعكاسها على تنامي مستوى الاستثمارات العربية البينية في هذا القطاع.

هذا وقد شهد عام 2006 الخطوات العملية الأولى لتأسيس **المنظمة العربية للسياحة**، التي تم إنشاؤها بمدينة **جدة بالمملكة العربية السعودية تنفيذا لقرار من الجامعة العربية** عام 2005، بغرض تطوير وتنمية السياحة العربية. وتضم هذه المنظمة في عضويتها جميع الدول العربية، كما تم قبولها كعضو منتسب لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية خلال العام. وتسعى المنظمة إلى تحقيق العديد من الأهداف، لعل من أهمها تذليل العقبات أمام السياحة البينية العربية وخاصة فيما يتعلق بتوفير وسائل النقل الدولي الأجدى اقتصاديا، وتفعيل الاستثمارات السياحية بين الدول العربية. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، وقعت المنظمة العديد من الاتفاقيات المبدئية، لعل من أبرزها اتفاقية إنشاء الصندوق العربي السياحي برأس مال بلغ 500 مليون دولار، وذلك بالتحالف مع شركات استثمارية عربية تنتمي للقطاع الخاص بغرض دعم المشاريع السياحية ومن ثم تحسين الخدمة وتطويرها.

وعلى صعيد **حركة التجارة العربية** يتوقع استمرار التحسن في نمو الصادرات العربية (باستثناء العراق والصومال وفلسطين) من السلع والخدمات خلال عام 2006، لتصل حسب التقديرات الأولية المتوفرة من مصادر صندوق النقد الدولي إلى 766 مليار دولار، مقارنة بما قيمته 595 مليار دولار، أي بمعدل نمو بلغ 28 %. ويرجع هذا الارتفاع في حصيلة الصادرات، إلى تأثير تواصل ارتفاع أسعار النفط والمعادن وتحسن دخول الصادرات العربية إلى الأسواق العالمية، نظرا لتحسن معايير الجودة المطبقة على منتجاتها وزيادة جهود تنمية الصادرات العربية. أما بالنسبة للواردات، فيتوقع أن يبلغ معدل نمو المدفوعات عن الواردات من السلع والخدمات ليبلغ 20 % لتصل إلى 481 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بنحو 401 مليار دولار في عام 2005. ويعزى استمرار نمو المدفوعات عن الواردات إلى عدد من العوامل، لعل من أهمها ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية، وما ترتب على ذلك من زيادة الطلب على الواردات من السلع الاستثمارية، وكذلك ارتفاع فاتورة استيراد النفط للدول العربية المستوردة له.

وعلى صعيد **نشاط الضمان في هيئات الضمان العربية والإقليمية**، تشير البيانات الأولية للعام 2006 إلى تنامي حجم عقود الضمان المبرمة من قبل هذه الهيئات ليتجاوز ما قيمته 2 مليار دولار أمريكي. هذا وقد تنامى نشاط هذه الهيئات خلال عام 2006 في مجالات التخصيم (فاكتورنج)، والخدمات التي تم استحداثها في الفترات السابقة، والتي تشمل تغطية النشاط السياحي وتأمين مخاطر ما قبل الشحن، والتأجير المالي عبر الحدود، وتحصيل الديون.

وتشير احدث الدراسات المتوفرة عن صناعة التأمين في الوطن العربي بوجه عام، إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه هيئات تقديم الضمان، يأتي على رأسها: محدودية الوعي التأميني، وضعف وعدم كفاية وملائمة التشريعات والنظم الرقابية المتبعة في العديد من الدول العربية، وعدم توحيد المفاهيم المحاسبية، وغياب التقييم للخدمة التأمينية، ومحدودية استخدام الشبكة الالكترونية الدولية سواء في التسويق أو في تنفيذ العقود ومتابعتها، وصعوبة الحصول على معلومات ائتمانية دقيقة وبكلفة معقولة، إضافة إلى غياب التعاون في المسائل الفنية وعمليات إعادة التأمين المشترك وتبادل الخبرات والمعلومات الائتمانية .

3. ملخص عن أنشطة المؤسسة

• الموارد المالية

ارتفعت حقوق مساهمي المؤسسة خلال عام 2006 بنسبة 10 % بالمقارنة مع عام 2005 فبلغت نحو 330 مليون دولار، مقابل 300 مليون دولار عام 2005، حيث وصل رأس المال المدفوع إلى 165 مليون دولار بالمقارنة مع 145 مليون دولار في العام الماضي وذلك نتيجة قيام المؤسسات المالية العربية بتسديد جزء من مساهماتها في زيادة رأس المال، وبلغ الاحتياطي العام نحو 156 مليون دولار بالمقارنة مع 143 مليون دولار عام 2005. وقد حققت المؤسسة خلال عام 2006 أرباحا صافية بنحو 13 مليون دولار مرتفعة بنسبه 96 % عن عام 2005. كما ارتفعت خلال العام إجمالي موجودات المؤسسة إلى 365 مليون دولار، مقابل 337 مليون دولار خلال عام 2005، أي بزيادة نسبتها 10 %.

• الاستثمارات

واكبت المؤسسة التطورات في الأسواق المالية العربية والعالمية، حيث قامت بالاستفادة من هذه التطورات بالاستثمار في هذه الأسواق لضمان تحقيق أفضل العوائد عليها، إذ بلغت الإيرادات المحققة وغير المحققة من الاستثمار خلال عام 2006، نحو 21 مليون دولار، أي بزيادة حوالي 17 % عن إيرادات عام 2005 والتي بلغت حينها نحو 18 مليون دولار.

• عمليات الضمان

واصلت المؤسسة زيادة حجم نشاط عملياتها، وتقديم منتجات جديدة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عمليات الضمان خلال عام 2006 بنسبة 39.1 %، فبلغ حجم العمليات حوالي 422.3 مليون دولار مقارنة بحوالي 303.5 مليون دولار في عام 2005، وقد شملت هذه العمليات 46 عقد تأمين ائتمان صادرات (بالإضافة إلى 77 ملحقا زيدت بموجبها الحدود القصوى لعقود مبرمة سابقا) بقيمة بلغت حوالي 249.7 مليون دولار، وعقدين لضمان الاستثمار بقيمة 65.7 مليون دولار، وعمليات إعادة تأمين بلغت قيمتها 56.9 مليون دولار، وعمليات أبرمت ضمن إطار الحسابات الخاصة بحوالي 50 مليون دولار. وبلغت إيرادات الضمان خلال العام حوالي 3.9 مليون دولار بزيادة نسبتها 40 % عن إيرادات عام 2005. هذا وقد أدت المؤسسة خلال العام تعويضين بلغت قيمتهما حوالي 5.26 مليون دولار، عن تحقق مخاطر غير تجارية بمبلغ 5.17 مليون دولار وآخر عن مخاطر تجارية بمبلغ 90 ألف دولار، واستطاعت المؤسسة خلال العام استرداد تعويضات كانت قد دفعتها سابقا، بلغت قيمتها حوالي 36.8 مليون دولار منها 36.5 مليون دولار عن مخاطر غير تجارية، و 361 ألف دولار عن مخاطر تجارية.

1.2 القيمة الإجمالية لعمليات الضمان:

بلغت القيمة الإجمالية لعمليات الضمان المبرمة خلال عام 2006 حوالي 422.3 مليون دولار أمريكي (122.3 مليون د.ك) [1]، مقارنة بحوالي 303.5 مليون دولار أمريكي (88.8 مليون د.ك)[2] عام 2005، أي بزيادة نسبتها 39.1 %. (انظر الجدول 1).

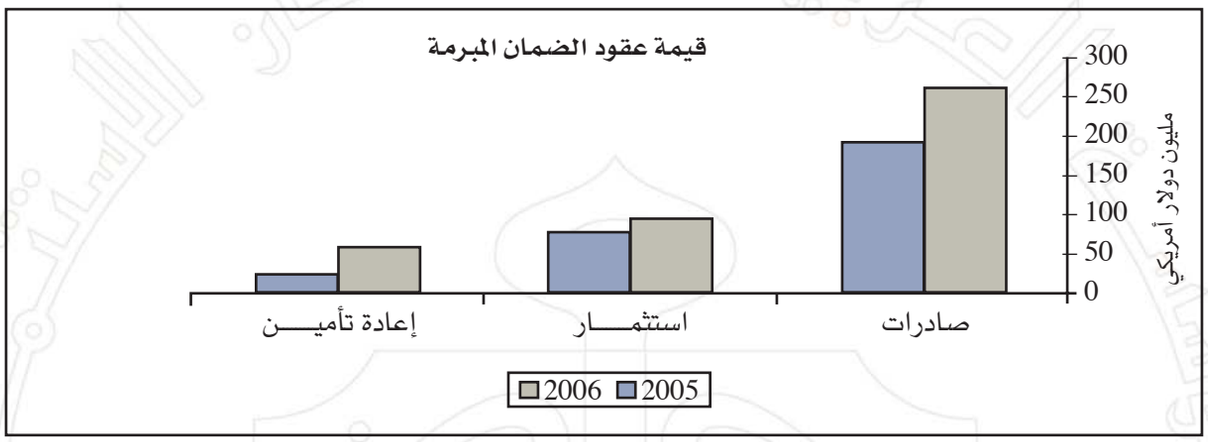

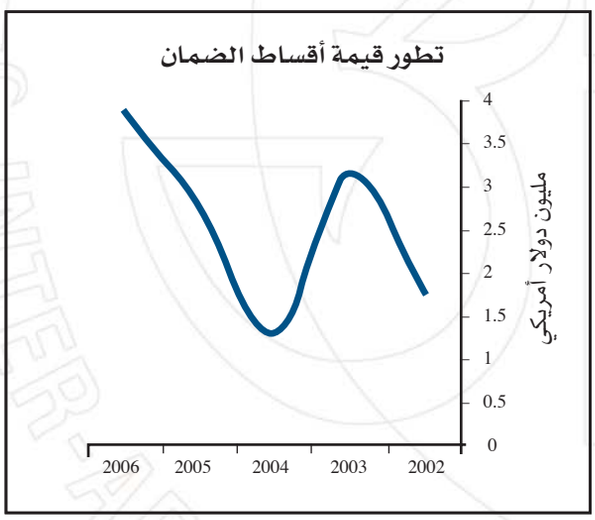

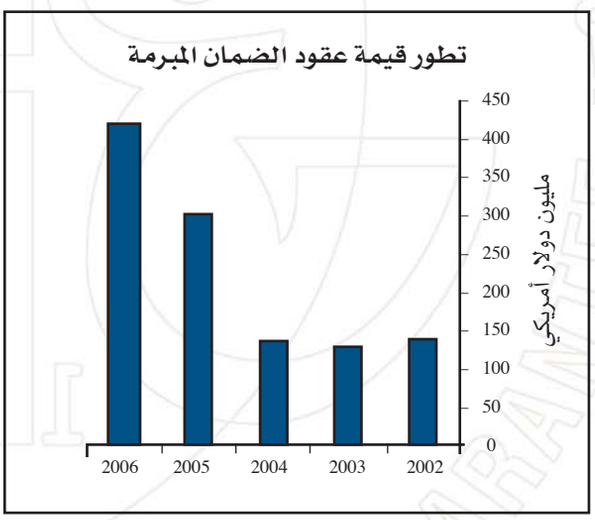

1.1.2 عقود الضمان:

ابرم خلال العام ثمانية وأربعون عقداً بقيمة بلغت حوالي 315.4 مليون دولار أمريكي (91.3 مليون د.ك)، منها عقدان لضمان الاستثمار، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 65.7 مليون دولار أمريكي (19 مليون د.ك)، وستة وأربعون عقداً لتأمين ائتمان صادرات (بالإضافة إلى سبعة وسبعين ملحقاً زيدت بموجبها الحدود القصوى لعقود مبرمة سابقا) بقيمة إجمالية بلغت حوالي 249.7 مليون دولار أمريكي (72.3 مليون د.ك).

2.1.2 إعادة التامين:

بلغت قيمة العمليات المسندة إلى المؤسسة بموجب اتفاقيات إعادة التامين حوالي 56.9 مليون دولار أمريكي (16.5 مليون د.ك)، منها سبع اتفاقيات إعادة تامين اختيارية، إضافة إلى حصة المؤسسة من اتفاقيات إعادة التأمين بالحصص النسبية المبرمة مع بعض وكالات تأمين الصادرات العربية.

1 دولار أمريكي واحد = 0.28964 د.ك في 2006/12/31
2 دولار أمريكي واحد = 0.2925 د.ك في 2005/12/31

3.1.2 العمليات المبرمة في إطار الحسابات الخاصة:

بلغت القيمة الإجمالية لهذه العمليات حوالي 50 مليون دولار أمريكي (14.5 مليون د.ك).

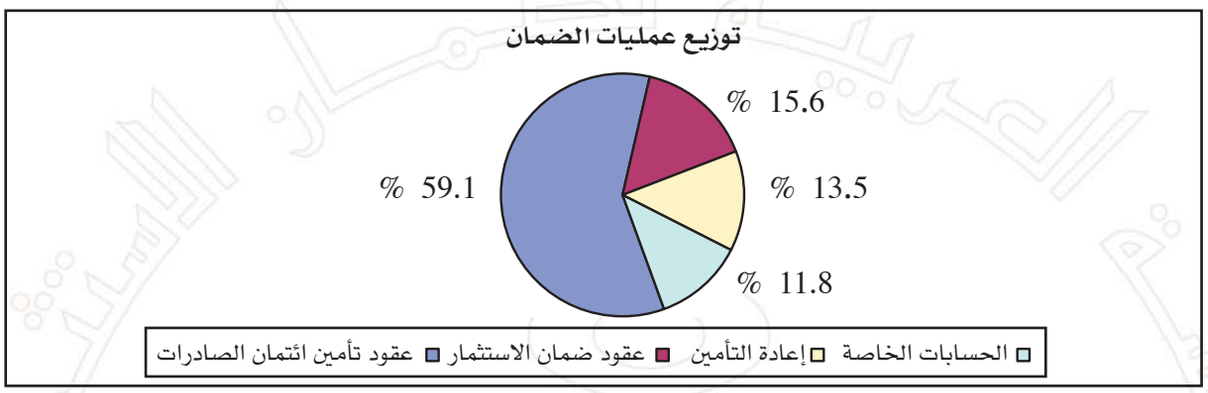

هذا وقد استفاد من ضمان المؤسسة خلال العام مستثمرون ومصدرون من ثلاثة عشرة دولة عربية بالإضافة إلى شركة عربية أجنبية مشتركة، جاء في مقدمتها الجمهورية اللبنانية بنسبة (20.3 %) ودولة الكويت (19.2 %) ودولة الإمارات العربية المتحدة (15.2 %) والمملكة العربية السعودية بنسبة (12.3 %) ومملكة البحرين (9.2 %) وجمهورية مصر العربية (8.1 %)، وتوزعت باقي العقود على سبع دول عربية وشركة عربية أجنبية مشتركة بما نسبته (15.7 %) من قيمة تلك العقود. (انظر الجدول 2)

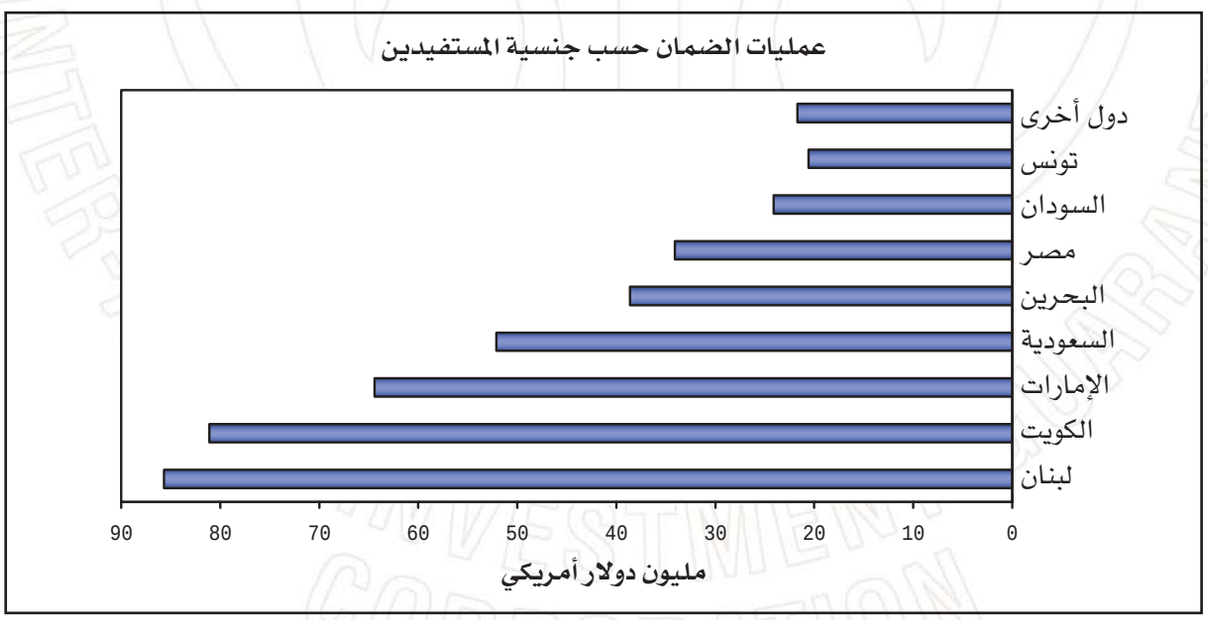

كما بلغ عدد الدول المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع 87 دولة، منها 17 دولة عربية تصدرتها جمهورية السودان بنسبة (39.8 %) والمملكة العربية السعودية (18.2 %) ودولة الكويت (7.1 %) ودولة الإمارات العربية المتحدة (6.1 %) والمملكة الأردنية الهاشمية (4.2 %) وجمهورية مصر العربية (3.1 %)، فيما توزعت بقية العقود على 81 دولة بما نسبته 21.5 % من قيمة تلك العقود. (انظر الجدول 3)

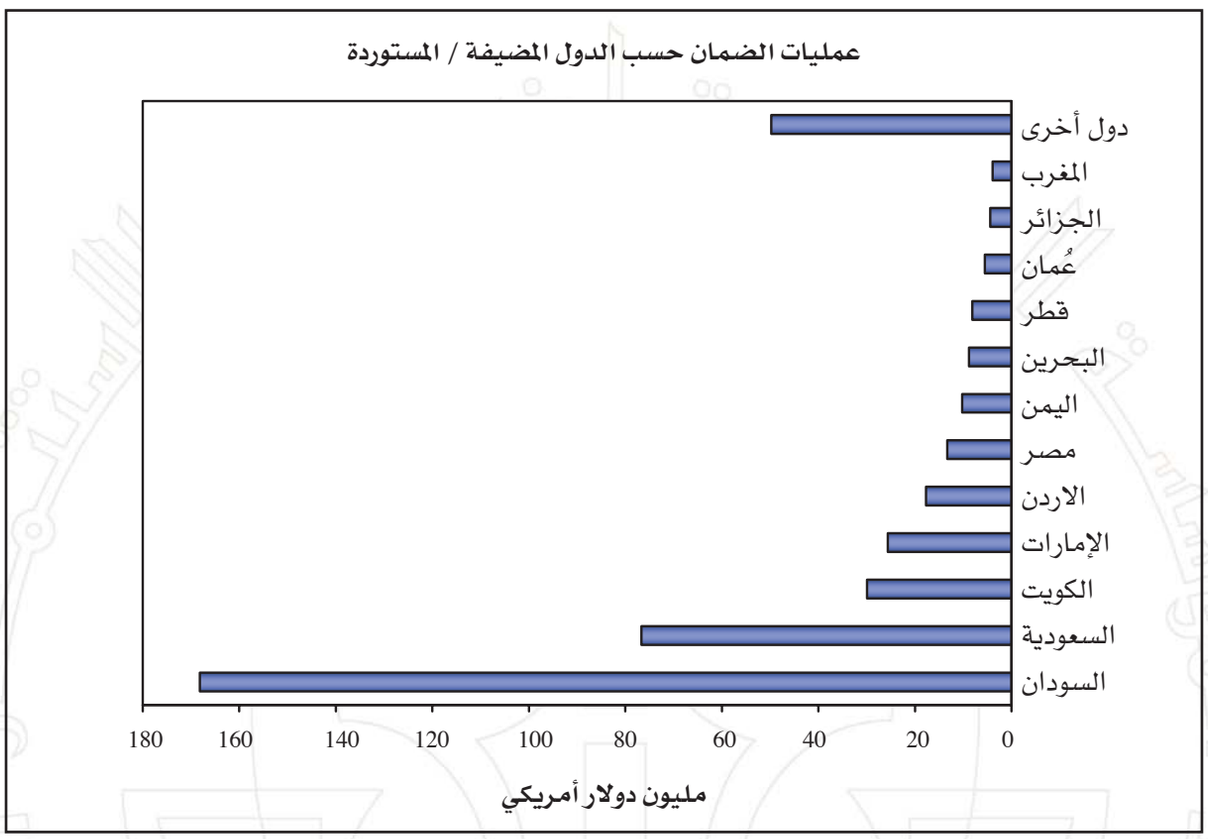

2.2 تفاصيل عمليات الضمان:

1.2.2 عقود ضمان الاستثمار:

تم خلال العام إبرام عقدين لضمان الاستثمار، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 95.7 مليون دولار أمريكي (27.7 مليون د.ك)، فيما بلغت قيمة عقود ضمان الاستثمار المبرمة عام 2005 حوالي 78.9 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة نسبتها 21.3 %، وقد تم إسناد مبلغ 30 مليون دولار أمريكي منها للحسابات الخاصة للدول الأعضاء.

2.2.2 عقود تأمين ائتمان الصادرات:

تم خلال العام إبرام ستة وأربعين عقد تأمين ائتمان صادرات (بالإضافة إلى سبعة وسبعين ملحقاً زيدت بموجبها الحدود القصوى لعقود مبرمة سابقا) بقيمة إجمالية بلغت حوالي 249.7 مليون دولار أمريكي (72.3 مليون د.ك)، في حين بلغت قيمة عقود تأمين ائتمان الصادرات المبرمة عام 2005 حوالي 198.3 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة نسبتها 25.9 %.

وقد بلغت قيمة الحدود الدائرية التي تمت الموافقة عليها في إطار هذه العقود حوالي 113.2 مليون دولار أمريكي (32.8 مليون د.ك)، وتمثل هذه القيمة الحد الأقصى لالتزامات المؤسسة في أي وقت من الأوقات تجاه المؤمن لهم.

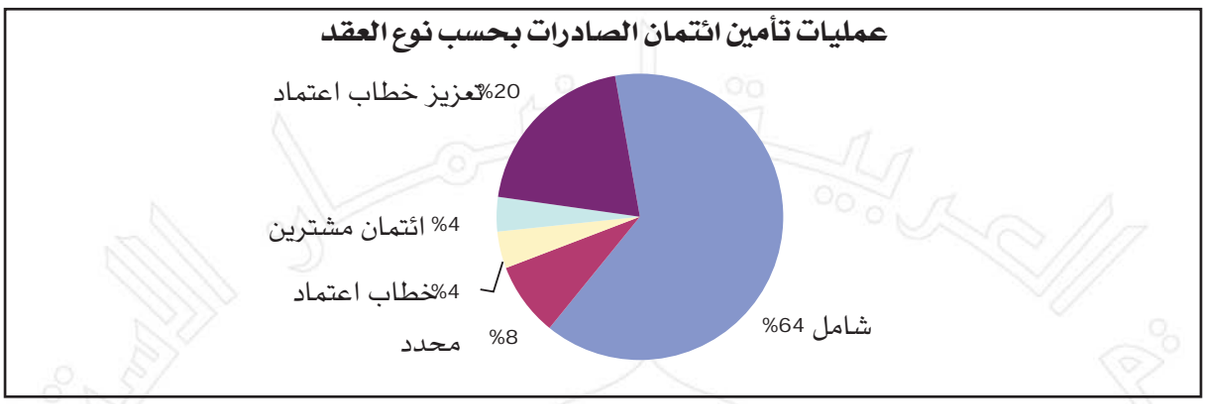

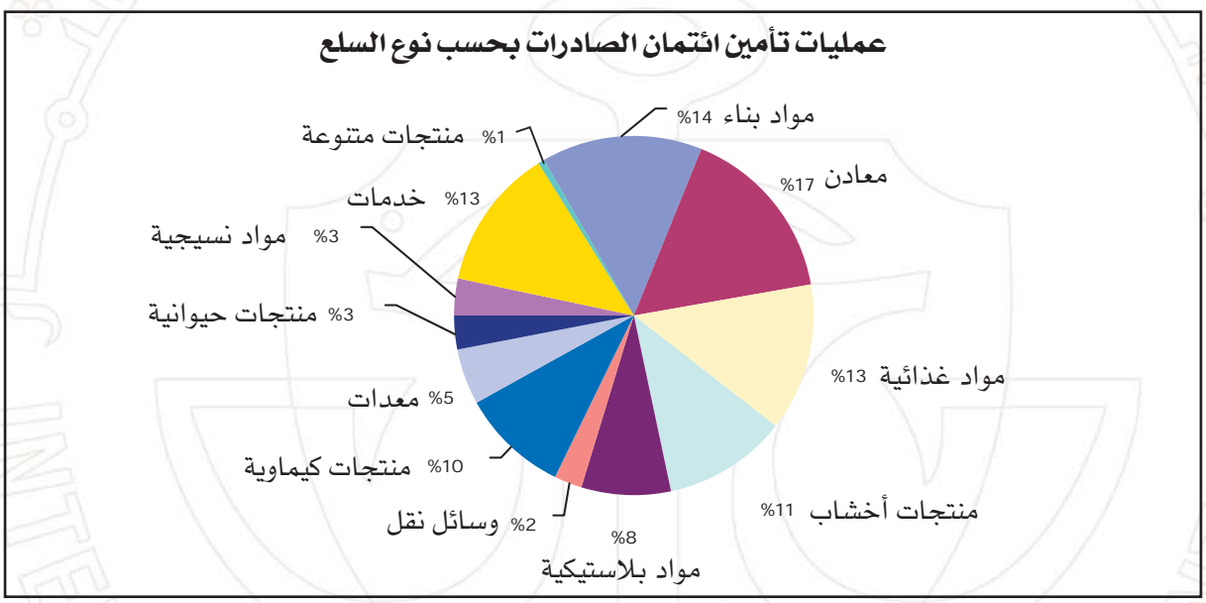

3.2 إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة:

بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية كما في 2006/12/31 حوالي 490.9 مليون دولار أمريكي (142.2 مليون د.ك)، توزعت بنسبة 34.2 % لعقود ضمان الاستثمار، ونسبة 65.8 % لعقود تأمين ائتمان الصادرات، وذلك مقارنة بمبلغ 371.8 مليون دولار أمريكي (108.7 مليون د.ك) لعقود الضمان السارية كما في 2005/12/31، وبلغ إجمالي قيمة الالتزامات القائمة على المؤسسة تجاه الأطراف المضمونة، كما في 2006/12/31 حوالي 198 مليون دولار أمريكي (57.4 مليون د.ك) بنسبة 40.3 % من إجمالي قيمة العقود السارية، وذلك مقارنة بمبلغ 129.4 مليون دولار أمريكي كما في 2005/12/31، أي بزيادة بلغت حوالي 53 %. (انظر الجدول 4).

4.2 نتائج عمليات الضمان:

بلغ إجمالي الإيرادات الناتجة عن عمليات الضمان في نهاية العام حوالي 3.86 مليون دولار أمريكي (1.12 مليون د.ك)، بزيادة بلغت حوالي 40 % عن إجمالي إيرادات عام 2005. وقد تحققت هذه الإيرادات عن الآتي:

1. 2.25 مليون دولار أمريكي (650 ألف د.ك) كأقساط ضمان عن العقود المبرمة، 24 % منها عن عقود ضمان الاستثمار و 76 % عن عقود تأمين ائتمان الصادرات.

2. 36 ألف دولار أمريكي (10.5 ألف د.ك) تمثل حصة المؤسسة من الأقساط المحصلة عن العقود المبرمة في إطار الحسابات الخاصة.

وبهذا تكون الأقساط قد حققت نسبة زيادة بلغت حوالي 12 % عن أقساط عام 2005.

3. 1.57 مليون دولار أمريكي (456 ألف د.ك) تمثل حصة المؤسسة من عوائد استثمار موارد الحسابات الخاصة.

5.2 التعويض والاسترداد:

قامت المؤسسة بأداء تعويضين الأول عن تحقق مخاطر غير تجارية بمبلغ 5,169,179 دولاراً أمريكياً، والآخر عن تحقق مخاطر تجارية بقيمة 90,153 دولارا أمريكيا. وقد استفاد من التعويضين مستثمر ومصدر من دولتين عربيتين مختلفتين. كما استردت المؤسسة ما قيمته 36,823,218 دولارا أمريكياً، دفعت عن تحقق مخاطر غير تجارية وتجارية في بعض الدول العربية بقيمة 36,461,793 دولاراً أمريكياً، و 361,425 دولاراً أمريكياً على التوالي.

6.2 إعادة التأمين:

في إطار سعي المؤسسة لتنشيط التعاون الثنائي مع وكالات تأمين الصادرات الوطنية العربية، تم خلال العام إبرام ثلاث اتفاقيات إعادة تأمين بالحصص النسبية مع ثلاث وكالات عربية، وبذلك يرتفع عدد الاتفاقيات المبرمة مع وكالات التأمين الوطنية العربية إلى أربعة.

وبلغ إجمالي قيمة العمليات المعاد التأمين عليها من قبل المؤسسة حوالي 56.9 مليون دولار أمريكي (16.5 مليون د.ك)، أشير إليها تفصيلاً في البند 2.1.2 أعلاه.

7.2 تسويق خدمات الضمان:

تابعت المؤسسة نشاطها في مجال تسويق خدمات الضمان خلال العام باستخدام وسائل متعددة، فقد استمرت بالإعلان عن خدماتها التأمينية في الصحف والمجلات العربية المتخصصة، إضافة إلى المشاركة في بعض المعارض ذات الطابع الاستثماري أو التصديري. كما قامت المؤسسة بمراسلة العديد من الشركات، ورجال الأعمال في معظم الدول العربية للتعريف بخدماتها، خاصة بعد الانتهاء من تطوير المواد التعريفية، وإصدار العديد من الكتيبات الجديدة.

ومن جهة أخرى، فقد نظمت المؤسسة ملتقى الضمان والتمويل في الأردن، كما نظمت وشاركت في العديد من المؤتمرات واللقاءات التي عقدت في عدد من الدول العربية.

كما تم البدء في تطوير برنامج معلوماتي خاص بنشاط التسويق بغية رصد مختلف الأنشطة التسويقية، وقواعد بيانات العملاء المحتملين، بالإضافة إلى تصميم موقع شبكي جديد للمؤسسة باللغتين العربية والانجليزية الذي يتوقع إطلاقه خلال عام 2007.

8.2 العلاقة مع هيئات الضمان:

وقد تجلت أهم صور هذه العلاقة فيما يلي:

- عقدت المؤسسة عدة اجتماعات عمل مع عدد من وكالات تأمين الصادرات الوطنية العربية، هدفت في مجملها إلى توثيق عرى التعاون القائم، وتوسيع آفاقه بما يحقق الأهداف المشتركة لخدمة الصادرات العربية.
- في إطار الدعم الفني لوكالات تأمين الصادرات الوطنية العربية، قدمت المؤسسة لإحدى تلك الوكالات، النظام المعلوماتي المتعلق بتأمين ائتمان الصادرات، وقامت بتدريب المشرفين على النظام ومستخدميه.
- نظمت المؤسسة دورة تدريبية خاصة لموظفين إثنين من احد وكالات تأمين الصادرات الوطنية العربية.

جدول رقم (1)
القيمة الاجمالية لعمليات الضمان خلال عام 2006

أولا: عقود الضمان المبرمة ضمن موارد المؤسسة الذاتية		دولار أمريكي	دينار كويتي
الاستثمار		65,670,000	19,020,659
ائتمان الصادرات		249,682,583	72,318,063
اعادة تامين		56,942,619	16,492,860
	الاجمالي	**372,295,202**	**107,831,582**

ثانياً: العقود المبرمة في اطار الحسابات الخاصة		دولار أمريكي	دينار كويتي
الاستثمار		30,000,000	8,689,200
ائتمان الصادرات		19,978,267	5,786,505
	الاجمالي	**49,978,267**	**14,475,705**
الاجمالي العام		**422,273,469**	**122,307,287**

جدول رقم (2)

قيمة العقود المبرمة خلال عام 2006 موزعة حسب الأقطار المصدرة وحسب أنواع العقود (بالدولار الأمريكي و المعادل بالدينار الكويتي)

	القطر المصدر	عقود الاستثمار		النسبة	عقود الصادرات		النسبة	الإجمالي		النسبة إلى الإجمالي
		دولار أمريكي	دينار كويتي		دولار أمريكي	دينار كويتي		دولار أمريكي	دينار كويتي	
-1	الجمهورية اللبنانية	-	-	-	85,706,000	24,823,886	% 26.24	85,706,000	24,823,886	% 20.30
-2	دولة الكويت	55,670,000	16,124,259	% 58.19	25,396,354	7,355,800	% 7.78	81,066,354	23,480,059	% 19.20
-3	دولة الإمارات العربية المتحدة	40,000,000	11,585,600	% 41.81	24,355,667	7,054,375	% 7.46	64,355,667	18,639,975	% 15.24
-4	المملكة العربية السعودية	-	-	-	52,051,827	15,076,291	% 15.94	52,051,827	15,076,291	% 12.33
-5	مملكة البحرين	-	-	-	38,620,000	11,185,897	% 11.82	38,620,000	11,185,897	% 9.15
-6	جمهورية مصر العربية	-	-	-	34,076,576	9,869,938	% 10.43	34,076,576	9,869,938	% 8.07
-7	جمهورية السودان	-	-	-	24,115,599	6,984,842	% 7.38	24,115,599	6,984,842	% 5.71
-8	الجمهورية التونسية	-	-	-	20,574,207	5,959,113	% 6.30	20,574,207	5,959,113	% 4.87
-9	سلطنة عُمان	-	-	-	8,109,900	2,348,951	% 2.48	8,109,900	2,348,951	% 1.92
-10	المملكة الأردنية الهاشمية	-	-	-	8,053,590	2,332,642	% 2.47	8,053,590	2,332,642	% 1.91
-11	الجمهورية العربية السورية	-	-	-	2,120,000	614,037	% 0.65	2,120,000	614,037	% 0.50
-12	دولة فلسطين	-	-	-	1,500,000	434,460	% 0.46	1,500,000	434,460	% 0.35
-13	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	-	-	-	973,749	282,037	% 0.30	973,749	282,037	% 0.23
-14	شركات عربية مشتركة	-	-	-	950,000	275,158	% 0.29	950,000	275,158	% 0.22
	الإجمالي العام	95,670,000	27,709,859	% 100	326,603,469	94,597,428	% 100	422,273,469	122,307,287	% 100
	النسبة إلى الإجمالي	% 22.66			% 77.34					

جدول رقم (3)

قيمة العقود المبرمة خلال عام 2006 موزعة حسب الأقطار المضيفة/المستوردة و حسب انواع العقود (بالدولار الأمريكي و المعادل بالدينار الكويتي)

	القطر المضيف/المستورد	عقود الاستثمار		النسبة	عقود الصادرات		النسبة	الإجمالي		النسبة إلى الإجمالي العام
		دولار امريكي	دينار كويتي		دولار امريكي	دينار كويتي		دولار امريكي	دينار كويتي	
1-	جمهورية السودان	95,670,000	27,709,859	% 100	72,538,188	21,009,961	% 22.21	168,208,188	48,719,819	% 39.83
2-	المملكة العربية السعودية	-	-	-	76,720,408	22,221,299	% 23.49	76,720,408	22,221,299	% 18.17
3-	دولة الكويت	-	-	-	29,948,556	8,674,300	% 9.17	29,948,556	8,674,300	% 7.09
4-	دولة الإمارات العربية المتحدة	-	-	-	25,557,326	7,402,424	% 7.83	25,557,326	7,402,424	% 6.05
5-	المملكة الأردنية الهاشمية	-	-	-	17,700,332	5,126,724	% 5.42	17,700,332	5,126,724	% 4.19
6-	جمهورية مصر العربية	-	-	-	13,269,152	3,843,277	% 4.06	13,269,152	3,843,277	% 3.14
7-	الجمهورية اليمنية	-	-	-	10,227,949	2,962,423	% 3.13	10,227,949	2,962,423	% 2.42
8-	مملكة البحرين	-	-	-	8,843,740	2,561,501	% 2.71	8,843,740	2,561,501	% 2.09
9-	دولة قطر	-	-	-	8,113,737	2,350,063	% 2.48	8,113,737	2,350,063	% 1.92
10-	سلطنة عمان	-	-	-	5,488,027	1,589,552	% 1.68	5,488,027	1,589,552	% 1.30
11-	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	-	-	-	4,428,897	1,282,786	% 1.36	4,428,897	1,282,786	% 1.05
12-	المملكة المغربية	-	-	-	3,929,925	1,138,264	% 1.20	3,929,925	1,138,264	% 0.93
13-	الجمهورية التونسية	-	-	-	3,556,769	1,030,182	% 1.09	3,556,769	1,030,182	% 0.84
14-	الجمهورية العربية السورية	-	-	-	2,590,370	750,275	% 0.79	2,590,370	750,275	% 0.61
15-	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	-	-	-	1,167,137	338,050	% 0.36	1,167,137	338,050	% 0.28
16-	الجمهورية اللبنانية	-	-	-	951,551	275,607	% 0.29	951,551	275,607	% 0.23
17-	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	-	-	-	2,570	744	% 0.001	2,570	744	% 0.001
	اجمالي الدول العربية	**95,670,000**	**27,709,859**	**% 100**	**285,034,634**	**82,557,432**	**% 87.28**	**380,704,634**	**110,267,290**	**% 90.16**
	أوروبا	-	-	-	26,037,046	7,541,370	% 7.97	26,037,046	7,541,370	% 6.17
	آسيا	-	-	-	14,413,285	4,174,664	% 4.41	14,413,285	4,174,664	% 3.41
	أفريقيا	-	-	-	607,191	175,867	% 0.19	607,191	175,867	% 0.14
	أمريكا الشمالية	-	-	-	437,983	126,857	% 0.13	437,983	126,857	% 0.10
	أمريكا الجنوبية	-	-	-	73,330	21,239	% 0.02	73,330	21,239	% 0.02
	اجمالي الدول غير العربية	-	-	-	**41,568,835**	**12,039,997**	**% 12.72**	**41,568,835**	**12,039,997**	**% 9.84**
	الإجمالي العام	**95,670,000**	**27,709,859**	**% 100**	**326,603,469**	**94,597,429**	**% 100**	**422,273,469**	**122,307,287**	**% 100**
	النسبة إلى الإجمالي	**% 22.66**			**% 77.34**					

جدول رقم (4)

قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 2006/12/31 حسب القطر المضيف/المستورد و حسب نوع العقد (بالدولار الأمريكي و المعادل بالدينار الكويتي)

القطر المضيف	عقود الاستثمار السارية		عقود الصادرات السارية		إجمالي العقود السارية[1]		الالتزامات القائمة لعقود الاستثمار		الالتزامات القائمة لعقود ائتمان الصادرات		إجمالي الالتزامات القائمة[2]		
	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	النسبة من الإجمالي
الأردن	-	-	15,633,424	4,528,065	15,633,424	4,528,065	-	-	1,343,340	389,085	1,343,340	389,085	% 0.68
الإمارات	-	-	23,532,242	6,815,878	23,532,242	6,815,878	-	-	1,889,266	547,207	1,889,266	547,207	% 0.95
البحرين	-	-	8,072,355	2,338,077	8,072,355	2,338,077	-	-	380,536	110,218	380,536	110,218	% 0.19
تونس	15,402,360	4,461,140	3,556,769	1,030,182	18,959,129	5,491,322	3,564,338	1,032,375	1,976,769	572,551	5,541,107	1,604,926	% 2.80
الجزائر	-	-	4,428,897	1,282,786	4,428,897	1,282,786	-	-	128,897	37,334	128,897	37,334	% 0.07
السعودية	-	-	73,442,649	21,271,929	73,442,649	21,271,929	-	-	9,492,573	2,749,429	9,492,573	2,749,429	% 4.79
السودان	95,670,000	27,709,859	80,310,552	23,261,148	175,980,552	50,971,007	72,478,069	20,992,548	36,789,491	10,655,708	109,267,560	31,648,256	% 55.17
سورية	1,373,000	397,676	3,944,121	1,142,375	5,317,121	1,540,051	535,805	155,191	1,696,032	491,239	2,231,837	646,429	% 1.13
عُمان	-	-	5,315,485	1,539,577	5,315,485	1,539,577	-	-	375,555	108,776	375,555	108,776	% 0.19
قطر	-	-	6,815,192	1,973,952	6,815,192	1,973,952	-	-	1,095,514	317,305	1,095,514	317,305	% 0.55
الكويت	-	-	27,089,906	7,846,320	27,089,906	7,846,320	-	-	1,402,856	406,323	1,402,856	406,323	% 0.71
لبنان	25,700,000	7,443,748	404,984	117,300	26,104,984	7,561,048	16,958,467	4,911,850	57,288	16,593	17,015,755	4,928,443	% 8.59
ليبيا	-	-	1,167,137	338,050	1,167,137	338,050	-	-	104,763	30,344	104,763	30,344	% 0.05
مصر	-	-	15,731,978	4,556,610	15,731,978	4,556,610	-	-	4,769,366	1,381,399	4,769,366	1,381,399	% 2.41
المغرب	-	-	3,929,925	1,138,264	3,929,925	1,138,264	-	-	1,177,925	341,174	1,177,925	341,174	% 0.59
اليمن	30,000,000	8,689,200	11,022,904	3,192,674	41,022,904	11,881,874	22,500,000	6,516,900	1,643,034	475,888	24,143,034	6,992,788	% 12.19
موريتانيا	-	-	2,570	744	2,570	744	-	-	2,570	744	2,570	744	% 0.001
آسيا	-	-	11,351,285	3,287,786	11,351,285	3,287,786	-	-	3,687,441	1,068,031	3,687,441	1,068,031	% 1.86
أفريقيا	-	-	607,191	175,867	607,191	175,867	-	-	447,191	129,524	447,191	129,524	% 0.23
أوروبا	-	-	25,923,894	7,508,597	25,923,894	7,508,597	-	-	13,203,305	3,824,205	13,203,305	3,824,205	% 6.67
أمريكا الشمالية	-	-	437,983	126,857	437,983	126,857	-	-	274,541	79,518	274,541	79,518	% 0.14
أمريكا الجنوبية	-	-	73,330	21,239	73,330	21,239	-	-	73,330	21,239	73,330	21,239	% 0.04
الإجمالي	168,145,360	48,701,622	322,794,772	93,494,278	490,940,132	142,195,900	116,036,679	33,608,864	82,011,584	23,753,835	198,048,263	57,362,699	% 100

1 - العقود السارية: هي العقود سارية المفعول سواء نفذت أو لم تنفذ.

2 - الالتزامات القائمة: بالنسبة لعقود ضمان الاستثمار هي قيمة ما نفذ من استثمار، و بالنسبة لعقود تأمين ائتمان الصادرات هي قيمة الشحنات المنفذة ولم تسدد بعد. لا تعني هذه الالتزامات مبالغ واجبة الدفع إذ لا يكون ذلك إلا بعد تحقق الخطر في أي منها.

رسم بياني رقم 1
عقود الضمان المبرمة خلال عام 2006
(موزعة حسب جنسية الأطراف المضمونة)

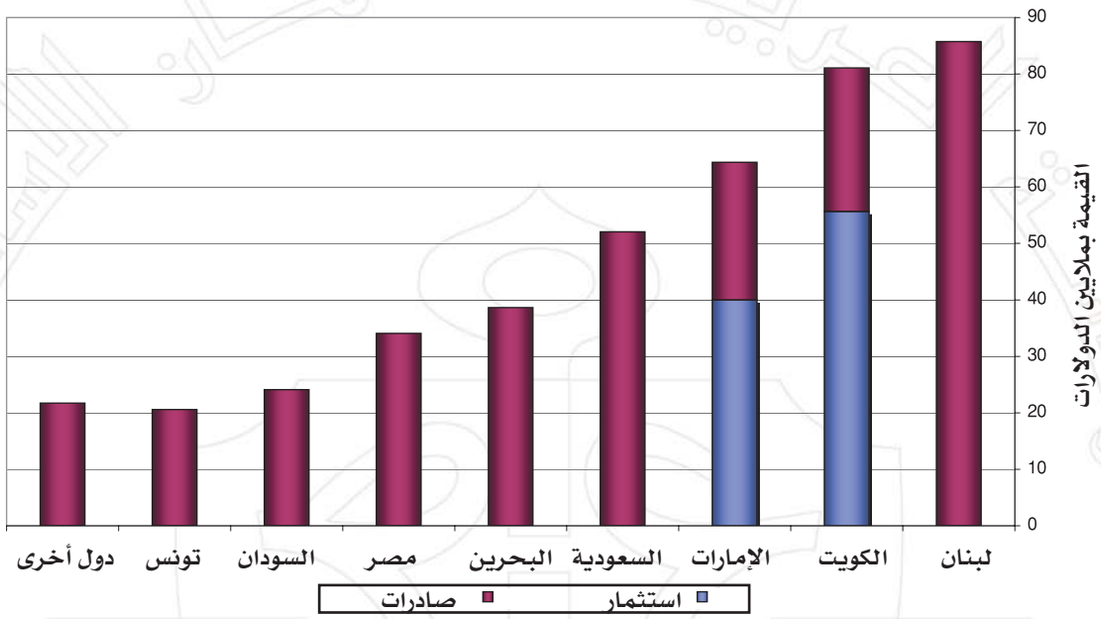

رسم بياني رقم 2
عقود الضمان المبرمة خلال عام 2006
(موزعة حسب الأقطار المضيفة/المستوردة)

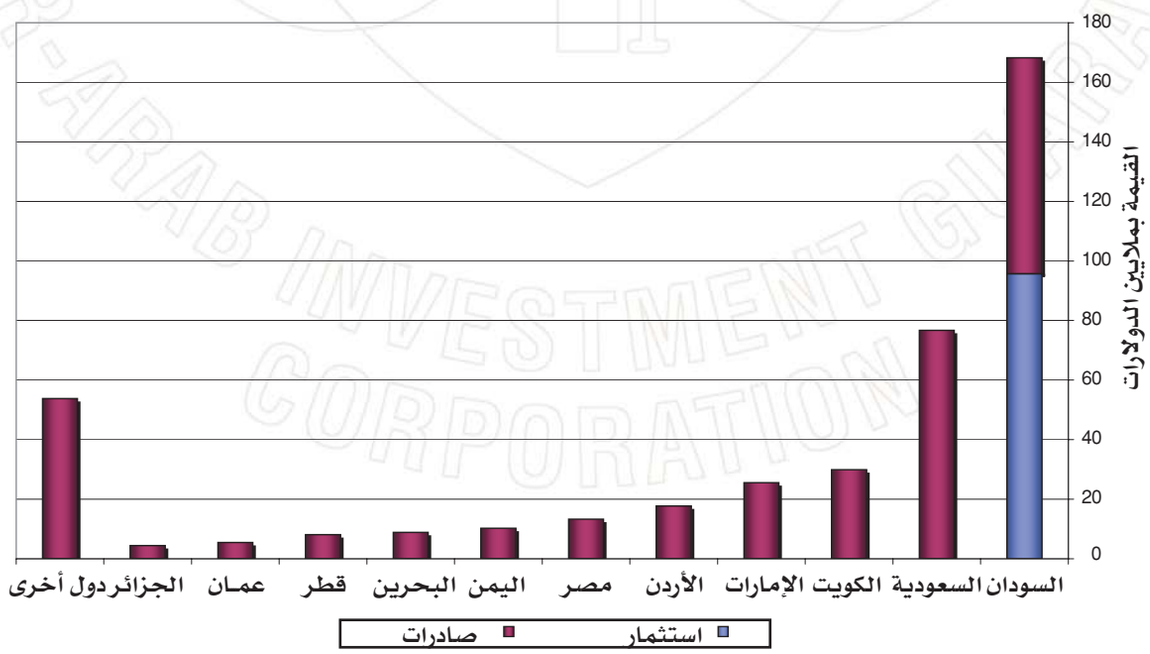

رسم بياني رقم 2
إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة (موزعة حسب الأقطار المضيفة / المستوردة)
كما في 31 / 12 / 2006

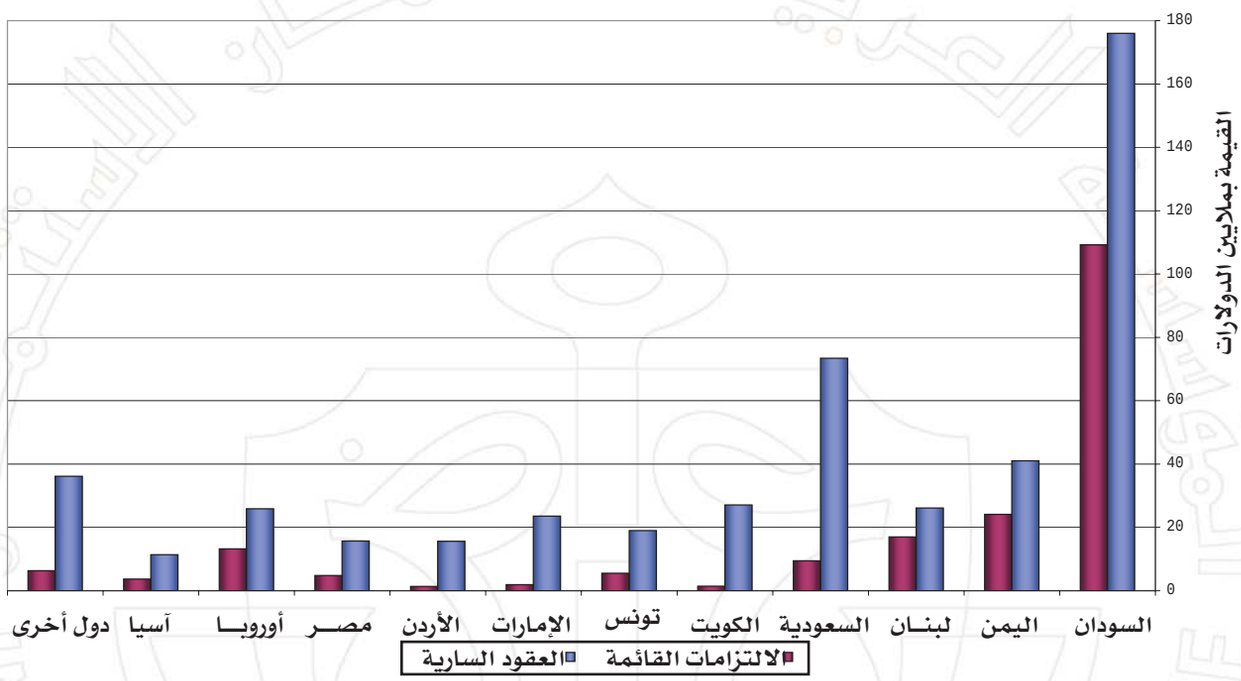

1.3 التقارير والمطبوعات والأوراق التعريفية

1.1.3 تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية:

تم خلال عام 2006 إعداد وإصدار **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005** ووزع منه نحو 2000 نسخة على المؤسسات والجهات الحكومية المعنية بالاستثمار في الدول الأعضاء، والمؤسسات الإقليمية، والمستثمرين، ورجال الأعمال العرب، ووسائل الإعلام ومراكز البحث في المنطقة العربية وخارجها، كما تم تحميل نسخة من التقرير على الموقع الشبكي للمؤسسة.

2.1.3 النشرة الفصلية "ضمان الاستثمار":

- صدرت خلال عام 2006 أربعة أعداد فصلية من نشرة "**ضمان الاستثمار**"، تناولت عددا من القضايا الهامة المتعلقة بالاستثمار وصناعة الضمان، كما تضمنت عدة أبواب ثابتة وأخرى متغيرة حسب المستجدات، وشملت متابعة البنود التالية: الاجتماع السنوي لمجلس مساهمي المؤسسة، الاجتماعات الدورية لمجلس إدارة المؤسسة، أنشطة المؤسسة، تطورات الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية، إصدارات دولية، ووضع الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية ومراكز البحوث المتخصصة.
- تم توزيع نحو 20 ألف نسخة من النشرة على مختلف الجهات الحكومية المعنية بالاستثمار، والمصارف، والمؤسسات، والشركات الاستثمارية، ومراكز البحوث، والأفراد المهتمين بالاستثمار وصناعة الضمان في الدول العربية بالإضافة إلى عملاء المؤسسة، كما تم تحميل النشرة على الموقع الشبكي للمؤسسة.

3.1.3 الأوراق التعريفية:

أعدت **المؤسسة** خلال العام (4) أوراق تعريفية حول كل من المواضيع التالية:

- "**معوقات الاستثمار في الدول العربية**" وقد قدمت خلال المؤتمر الحادي عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي عقد في المنامة يومي 6 و 7 مارس (آذار) 2006 بتنظيم مشترك بين المؤسسة، وكل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.
- "**آليات ودور التأمين في تنمية الصادرات**" وقد قدمت خلال البرنامج التدريبي حول «الأساليب الحديثة لتنمية وتمويل التجارة الخارجية» الذي عقد في الكويت خلال الفترة 15-19 أبريل (نيسان) 2006 بتنظيم من المعهد العربي للتخطيط.
- "**جهود الدول العربية في تحسين مناخ الاستثمار**" وقد ألقيت في ملتقى القاهرة للاستثمار الذي عقد في القاهرة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة 10-12 ديسمبر(كانون الأول) 2006 بتنظيم من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ومجموعة الاقتصاد والأعمال.
- "**بيئة الاستثمار في لبنان في المرحلة المقبلة**" كان مقررا أن تقدمها **المؤسسة** خلال مؤتمر لبنان الدولي للاستثمار والاعمار، الذي كان مزمعاً عقده في بيروت خلال الفترة 23-24 نوفمبر (تشرين الثاني) 2006 وتأجل انعقاده إلى موعد لم يحدد بعد، بسبب العدوان الإسرائيلي الغاشم على لبنان صيف 2006.

2.3 المؤتمرات والندوات العامة:

شاركت **المؤسسة** في (23) مؤتمرا واجتماعا وملتقى منها (9) اجتماعات مع منظمات إقليمية ودولية و(14) اجتماعا لبحث قضايا اقتصادية تقع في إطار اهتمامات المؤسسة. وقد كان الهدف من حضور هذه المؤتمرات والاجتماعات، إلى جانب التعريف بخدمات المؤسسة وتسويقها، توثيق العلاقات مع الهيئات العربية والدولية، وعرض تجربة المؤسسة في مجال الخدمات التي تقدمها، وتوسيع الاستفادة وتبادل التجارب فيما بين وكالات تأمين الصادرات وضمان الاستثمار الإقليمية والدولية، وبيان دور المؤسسة في إعادة الاعمار، والمشاركة في مناقشة القضايا المتعلقة بأوضاع الاستثمار في الدول العربية، وتنمية التجارة العربية البينية.

3.3 التعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية:

وقد تمثل ذلك فيما يلي:-

- عقد **المؤتمر الحادي عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب** والمعرض المصاحب له في المنامة يومي 6 و 7 مارس (آذار) 2006 والذي تم الإعداد له من خلال التنسيق المشترك بين **المؤسسة** والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، وبالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة البحرين، ووزارة الصناعة والتجارة البحرينية. وقد جاء انعقاد المؤتمر تحت شعار "**النهوض بالاستثمار الخاص وآليات الترويج**"، وقد شارك فيه حوالي 300 شخصية تمثل نخبة من كبار المسؤولين في مملكة البحرين، وأصحاب الأعمال من مختلف القطاعات والأنشطة والمؤسسات الاستثمارية في الوطن العربي، وممثلي المؤسسات والهيئات والاتحادات النوعية العربية والإقليمية المعنية بالاستثمار والتمويل، وعدد من الشركات العربية المشتركة، والغرف التجارية العربية، والعربية الأجنبية. كما شهد المؤتمر تقديم عدد من الكلمات، والتجارب والفرص الاستثمارية من خلال الجلسات وورش العمل المتخصصة.

- أنجزت **المؤسسة** خلال العام، وفي إطار اتفاقية تعاون مع **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا)** تعريب الموقع الشبكي الخاص بالمركز الالكتروني للترويج للاستثمار الأجنبي المباشر، وقامت **المؤسسة** والوكالة الدولية لضمان الاستثمار(**ميجا**) بالإعلان عن إطلاق النسخة العربية للموقع، وذلك خلال انعقاد المؤتمر الإقليمي الثاني **للرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار(WAIPA)**، والذي عقد في الفترة 17–18 نوفمبر (تشرين الثاني) 2006 في شرم الشيخ – جمهورية مصر العربية، وقد تم تقديم عرض مشترك مع **ميجا** عن الموقع الشبكي للمركز، وعن النسخة العربية للموقع.

- شاركت **المؤسسة** في الاجتماعات السنوية لنادي براغ الذي يضم في عضويته، إلى جانب **المؤسسة**، نحو 29 هيئة ضمان أجنبية وعربية. ويتبادل أعضاء النادي في الاجتماعات السنوية المعلومات في مجال تأمين الائتمان والاكتتاب والمطالبات والاسترداد، إضافة إلى استعراض أهم التطورات في صناعة الضمان، وكيفية الاستفادة من تجارب أعضاء النادي.

- في إطار الدعم الفني الذي تقدمه للدول الأعضاء، استقبلت **المؤسسة** وفدا فنيا سوريا رفيعا من كل من وزارة الاقتصاد والتجارة والمصرف التجاري السوري والمؤسسة العربية السورية للتأمين، وذلك بغرض إنشاء وكالة وطنية لضمان ائتمان الصادرات في سورية. كما قامت **المؤسسة** بإيفاد أحد موظفيها إلى السودان، وذلك لوضع وتشغيل برنامج المعلومات المتعلق بأنظمة ضمان ائتمان الصادرات لدى الوكالة الوطنية السودانية لتأمين وتمويل الصادرات.

4.3 تطوير الموارد البشرية:

واصلت **المؤسسة** برنامجها لتطوير الموارد البشرية العاملة لديها، من خلال الارتقاء بالمهارات الفنية المتخصصة، ورفع مستوى أداء العاملين. وقد استفاد أربعة من العاملين في المؤسسة من **ثلاث دورات تدريبية فنية** خلال عام 2006 وذلك على النحو التالي:-

- دورة بعنوان "**صناعة الضمان**"، نظمتها شركة أترادیوس في دبلن/ جمهورية أيرلندا خلال الفترة من 15 – 19 مايو 2006 حضرها موظفان من إدارة العمليات.

- دورة خاصة **بتحليل المخاطر**، نظمتها شركة IIR Middle East في مدينة دبي خلال الفترة من 24 – 28 يونيو)حزيران(2006 حضرها موظف من وحدة التدقيق الداخلي.

- دورة خاصة **بتحفيز العاملين والنظر في تظلماتهم**، نظمها معهد برين باور للتدريب الأهلي في لندن/ إنجلترا خلال الفترة من 8-12 يوليو (تموز) 2006 حضرتها موظفة من مكتب المدير العام.

5.3 تقنية المعلومات:

تم خلال العام تنفيذ برنامج تعزيز قدرة العاملين في **المؤسسة** على أداء أعمالهم باستخدام أحدث تطبيقات تقنية المعلومات وإدارة الوثائق الكترونيا، واستكمال تحديث البنية التحتية للمعلوماتية والبرمجيات المطبقة كالأتي:

1.5.3 الأنظمة والتطوير:

- تم الانتهاء من مراحل التطوير والاختبار التجريبي لنظام المحاسبة (CSH) المطور باستخدام أدوات أوراكل (ORACLE) للتطوير ومبنى على أساس قواعد البيانات أوراكل، وتم البدء بالاستخدام الفعلي للنظام.

- تم الانتهاء من عملية الربط بين نظامي الاستثمار (PMS) والمحاسبة (CSH)، وأصبحت العمليات التي تتم عن طريق الأول تصب أوتوماتيكيا بالثاني، مما أدى إلى احكام النواحي الرقابية وقلل من الجهد والوقت المبذولين لإدخال هذه العمليات، وقلل كذلك من الأخطاء الناتجة عن عملية الإدخال.

- تم ربط نظام إدارة الوثائق (FileNet) مع نظام المحاسبة (CSH) و نظام الاستثمار (PMS) مما أدى إلى تسهيل عملية الفهرسة، وتلافي تكرار الجهد في عملية إدخال البيانات، وتوفير نسخ الوثائق إلكترونياً.

2.5.3 البنية التحتية:

- تم نقل جميع أجهزة البنية التحتية لمقرها الجديد بالطابق الثاني بمبنى المقر، وربط الطابقين الثاني والخامس بمجموعة من الأسلاك الضوئية (Fiber Optic Cables).
- تم توفير خدمة الفاكس الالكتروني في المؤسسة.
- تم الانتهاء من تجهيز خدمة الدخول إلى البريد الالكتروني الخاص بموظفي المؤسسة من خارج المقر.
- تم توفير UPS بسعة أكبر، لحماية الأجهزة بالمؤسسة من نتائج انقطاع التيار الكهربائي، ولضمان عدم تأثر الخوادم وقواعد البيانات في حالة فقدان مصدر الطاقة.
- تمت مواصلة متابعة إجراء النسخ الاحتياطي الدوري، والاسترجاع التجريبي عند الحاجة.
- تمت مواصلة القيام بالفحص الدوري لأجهزة الحاسوب بالمؤسسة، وتحديث برامج الحماية وبرامج التشغيل للأجهزة.
- تم تحديث جميع خوادم الشبكة بالمؤسسة، والتأكيد على وجود آخر إصدار لبرامج الحماية، وآخر إصدار لبرامج التشغيل.
- تم استبدال عدد من الأجهزة القديمة بأجهزة حديثة لمختلف الإدارات بالمؤسسة.

3.5.3 الموقع الشبكي:

- تم الانتهاء من تطوير 75 % من الموقع الشبكي للمؤسسة بالتعاون مع احدى الشركات المختصة ولا زال العمل جاريا لاستكمال المشروع.
- استمرار متابعة تحديث محتوى الموقع الشبكي الحالي للمؤسسة، بما في ذلك تحميل المطبوعات (مناخ الاستثمار والنشرة الفصلية)، وإجراء التعديلات على الموقع.

4.5.3 الدعم الفني والتدريب:

- تم إدخال جميع وثائق الصادر التابعة للشؤون الإدارية وسندات الصرف وسندات الدفع للسنة المالية 2006 بالإضافة إلى بعض وثائق الإدارات والأقسام الأخرى بالمؤسسة، إلى نظام إدارة الوثائق بالمؤسسة (FileNet).
- تم عقد دورة تدريبية داخلية على أنظمة أوراكل المحاسبية، استفاد منها اثنان من موظفي قسم المحاسبة، وموظفي قسم تقنية المعلومات.
- استفاد اثنان من موظفي قسم تقنية المعلومات من دورة تدريبية داخلية أخرى متعلقة بنظام التشغيل (Linux).
- تم تقديم الدعم الفني للأجهزة والبرامج بالمؤسسة.

6.3 النشاط الإعلامي:

- نظمت **المؤسسة** مؤتمراً صحفياً بتاريخ 16اكتوبر(تشرين أول) 2006 ، قامت خلاله بإطلاق "**تقرير الاستثمار الدولي 2006** " نيابة عن الأمين العام المساعد لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**انكتاد**)، والإجابة على عدد من الأسئلة. وقد حضر المؤتمر مندوبو عدد من الصحف المحلية، والعربية ووكالات الأنباء، والمحطات الفضائية، وعدد من الخبراء الاقتصاديين، ووزعت المؤسسة خلال هذا المؤتمر ملفا صحفيا كاملا أعدته باللغة العربية حول أهم ما جاء في هذا التقرير عن التطورات العالمية، والتركيز على وضع الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تبين من مراجعة ورصد الظهور الإعلامي **للمؤسسة** في عدد من الصحف المحلية والعربية انه تم نشر (84) خبرا عن المؤسسة.

تظهر الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2006 أن إجمالي موجودات المؤسسة بلغ 105,669,111 دينارا كويتيا (364,829,136 دولارا أمريكيا) مقابل 97,721,372 دينارا كويتيا (337,389,076 دولارا أمريكيا) في عام 2005 كما يظهره الشكل التالي:-

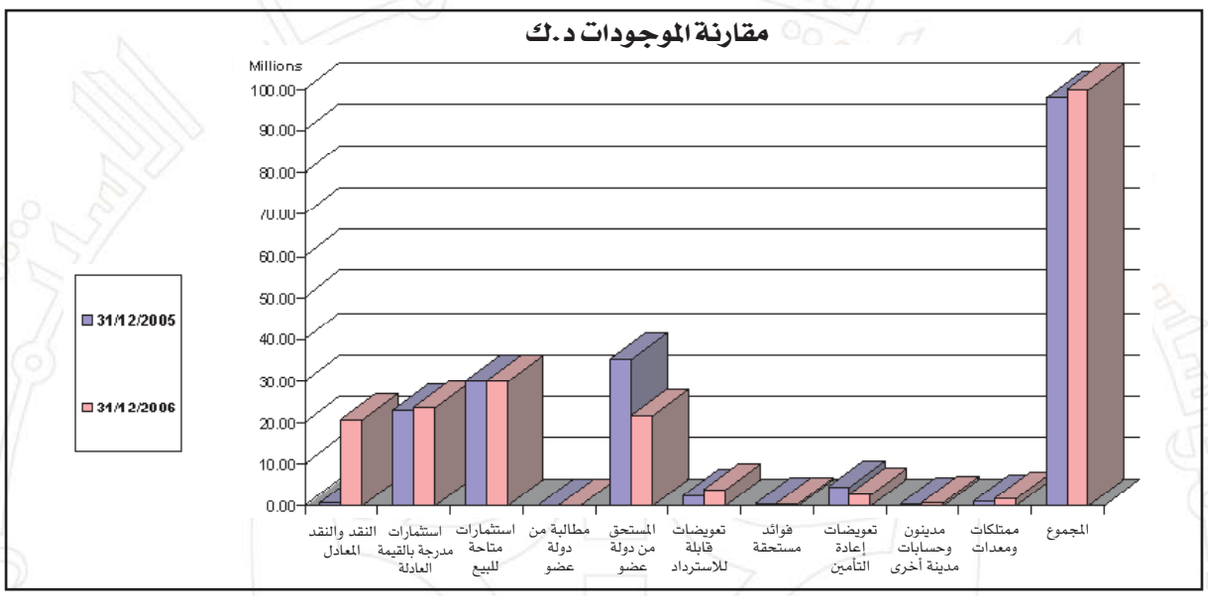

ويلاحظ إرتفاع الموجودات النقدية في عام 2006 والتي زادت بمقدار 20,774,499 دينارا كويتيا (71,725,242 دولارا أمريكيا) عن عام 2005، وهي تتكون من النقد والنقد المعادل ومحافظ مالية وصناديق استثمارية وسندات ومساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية، ويظهر الشكل التالي توزيع نسب الموجودات النقدية في 2006.

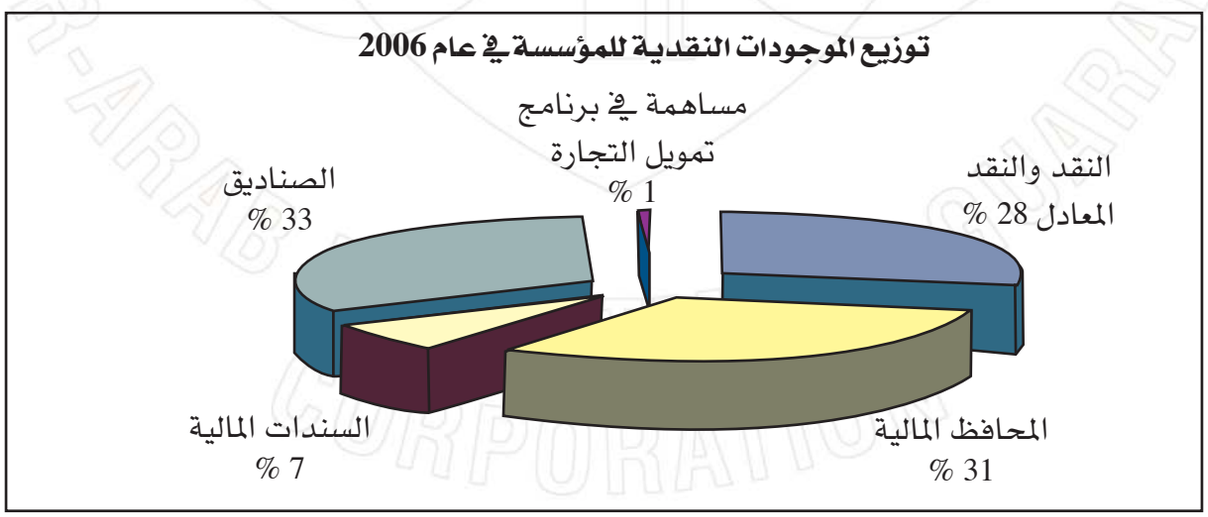

كما إرتفعت حقوق المساهمين إلى 95,766,385 دينارا كويتيا (330,639,363 دولارا أمريكيا) في31 ديسمبر 2006 مقابل 86,977,119 دينارا كويتيا (300,293,879 دولارا أمريكيا) في 31 ديسمبر 2005.

إرتفع رأس المال المدفوع في 31 ديسمبر 2006 إلى 47,977,827 دينارا كويتيا (165,646,413 دولارا أمريكيا) مقارنة بما كان عليه في 31 ديسمبر 2005، وهو 42,073,827 دينارا كويتيا (145,262,488 دولارا أمريكيا)، حيث زاد بمقدار 5,904,000 دينارا كويتيا وهو ما يمثل باقي القسط الثالث المستحق عن عام 2005 من مساهمتي الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي والمصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا في زيادة رأسمال المؤسسة والقسط الرابع من مساهمتي صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي لعام 2006.

وإرتفع الإحتياطي العام في 31 ديسمبر 2006 إلى 45,298,622 دينارا كويتيا (156,396,292 دولارا أمريكيا) مقارنة مع 41,575,051 دينارا كويتيا (143,540,433 دولارا أمريكيا) في 31 ديسمبر 2005.

في حين بلغت التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة 2,489,936 دينارا كويتيا (8,596,658 دولارا أمريكيا) في 31 ديسمبر 2006 بالنسبة لإستثمارات المؤسسة في الصناديق الإستثمارية والسندات.

فيما يتعلق بالإيرادات الإجمالية في 31 ديسمبر2006، والتي تتضمن إيرادات الاستثمار النقدية، وإيرادات المحافظ المالية، ونتائج الضمان وفروقات العملة وإيرادات أخرى، فقد بلغت 5,782,381 دينارا كويتيا (19,964,028 دولارا أمريكيا) مقابل 3,601,194 دينارا كويتيا (12,433,345 دولارا أمريكيا) في 31 ديسمبر 2005، أي بإرتفاع قدره 2,181,187 دينارا كويتيا (7,530,683 دولارا أمريكيا) وبنسبة 61 %، وحققت المؤسسة في 31 ديسمبر 2006 صافي ربح بلغ 3,723,571 دينارا كويتيا (12,855,859 دولارا أمريكيا) مقابل 1,904,352 دينارا كويتيا (6,574,893 دولارا أمريكيا) في 31 ديسمبر 2005 بإرتفاع قدره 1,819,219 دينارا كويتيا (6,280,966 دولارا أمريكيا) وبنسبة 96 %.

فيما يتعلق بالمصروفات الإجمالية كما في 31 ديسمبر 2006 فقد بلغت 2,058,810 دينارا كويتيا (7,108,169 دولارا أمريكيا)، مقابل 1,696,842 دينارا كويتيا (5,858,452 دولارا أمريكيا) في 31 ديسمبر 2005 بإرتفاع قدره 361,968 دينارا كويتيا (1,249,717 دولارا أمريكيا) وبنسبة 21 %، ويرجع ذلك بصفة أساسية لزيادة مصاريف الإيجار والصيانة، لزيادة المساحة المقررة للمؤسسة في مبنى المقر بمقدار 1,285 مترا مربعا، وبسبب دفع بعض المصاريف الطارئة، و زيادة مصاريف مكافأة نهاية الخدمة بسبب الترقيات وزيادة الرواتب، والعلاوات الدورية السنوية الخاصة بالموظفين، وتعيين عدد من الموظفين الجدد.

السادة/ رئيس وأعضاء مجلس مساهمي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار)«المؤسسة»(والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2006 وبيانات الإيرادات والمصروفات والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية إدارة المؤسسة عن البيانات المالية

إن إدارة المؤسسة هي المسئولة عن إعداد هذه البيانات المالية والعرض العادل لها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتتضمن هذه المسؤولية: وضع أدوات الرقابة الداخلية وتطبيقها والاحتفاظ بها فيما يتعلق بإعداد البيانات المالية والعرض العادل لها والتأكد من أن هذه البيانات المالية خالية من أي أخطاء مادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ، وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإجراء تقديرات محاسبية تتوافق مع الظروف بصورة معتدلة.

مسؤولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أخطاء مادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مراقبي الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت تلك الأخطاء بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقبي الحسابات في الاعتبار أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد المؤسسة للبيانات المالية والعرض العادل لها، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض التعبير عن رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للمؤسسة. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة وصحة التقديرات المحاسبية الهامة التي أجرتها الإدارة، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية.

وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2006 وعن نتائج أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن المؤسسة تحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2006 مخالفات على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المؤسسة أو مركزها المالي.

الكويت، 8 مارس 2007

وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ – الكويت
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2006

	إيضاح	2006 دينار كويتي	2005 دينار كويتي
الإيرادات:			
إجمالي أقساط الضمان		**661,163**	586,511
أقساط ضمان محولة		**(47,969)**	5,351
صافي أقساط الضمان		**613,194**	591,862
مصروفات وعمولات أخرى		**(77,699)**	(15,125)
نتائج الضمان		**535,495**	576,737
إيرادات عمولات على صناديق ضمان		**456,567**	209,720
		992,062	786,457
فوائد بنكية		**316,152**	36,265
فوائد سندات		**323,304**	92,893
إيرادات استثمارات	3	**4,855,425**	3,228,153
خسارة تقييم عملات أجنبية		**(711,380)**	(572,255)
إيرادات أخرى متنوعة		**6,818**	29,681
مجموع الإيرادات		**5,782,381**	3,601,194
المصروفات	4		
الباب الأول – رواتب وأجور ومكافآت		**1,214,798**	1,032,360
الباب الثاني – مصروفات عمومية وإدارية		**701,343**	578,194
الباب الثالث – مصروفات رأسمالية		**52,837**	85,828
الباب الرابع – مخصصات وأخرى		**89,832**	460
مجموع المصروفات		**2,058,810**	1,696,842
صافي ربح السنة		**3,723,571**	1,904,352

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 22 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

الميزانية العمومية في 31 ديسمبر 2006

	إيضاح	2006 دينار كويتي	2005 دينار كويتي
الموجودات			
النقد والنقد المعادل	5	**20,765,195**	808,195
استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات	6	**23,559,511**	22,774,548
استثمارات متاحة للبيع	7	**29,523,963**	29,491,427
استثمار في برنامج تمويل التجارة العربية	8	**365,731**	365,731
المستحق من دولة عضو	9	**21,718,160**	35,387,612
تعويضات قابلة للاسترداد	10	**3,765,467**	2,403,461
فوائد مستحقة	11	**460,376**	503,390
تعويضات إعادة التأمين المدينة	12	**2,787,709**	4,461,337
مدينون وموجودات أخرى	13	**877,525**	478,735
مطالبة من دولة عضو	14	**18,968**	18,968
ممتلكات ومعدات	15	**1,826,506**	1,027,968
مجموع الموجودات		**105,669,111**	97,721,372
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
دائنون ومطلوبات أخرى	16	**922,551**	507,984
التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي	17	**2,153,015**	1,336,963
تعويضات إعادة التأمين الدائنة	12	**5,568,851**	7,625,080
مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة	18	**1,258,309**	1,274,226
إجمالي المطلوبات		**9,902,726**	10,744,253
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	19	**47,977,827**	42,073,827
احتياطي عام	20	**45,298,622**	41,575,051
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة		**2,489,936**	3,328,241
إجمالي حقوق الملكية		**95,766,385**	86,977,119
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**105,669,111**	97,721,372

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 22 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2006

	رأس المال المدفوع دينار كويتي	احتياطي عام دينار كويتي	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة دينار كويتي	أرباح مدورة دينار كويتي	المجموع دينار كويتي
الرصيد كما في 1 يناير 2005	36,173,327	39,670,699	1,443,934	-	77,287,960
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع خلال السنة	-	-	2,984,651	-	2,984,651
المحقق من بيع استثمارات متاحة للبيع	-	-	(1,100,344)	-	(1,100,344)
إجمالي الإيرادات المسجلة مباشرة في حقوق الملكية	-	-	1,884,307	-	1,884,307
ربح السنة	-	-	-	1,904,352	1,904,352
إجمالي إيرادات ومصروفات السنة	-	-	1,884,307	1,904,352	3,788,659
الزيادة في رأس المال	5,900,500	-	-	-	5,900,500
المحول إلى الاحتياطي العام	-	1,904,352	-	(1,904,352)	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2005	42,073,827	41,575,051	3,328,241	-	86,977,119
الرصيد كما في 1 يناير 2006	42,073,827	41,575,051	3,328,241	-	86,977,119
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع خلال السنة	-	-	1,783,687	-	1,783,687
المحقق من بيع استثمارات متاحة للبيع	-	-	(2,621,992)	-	(2,621,992)
إجمالي المصروفات المسجلة مباشرة في حقوق الملكية	-	-	(838,305)	-	(838,305)
ربح السنة	-	-	-	3,723,571	3,723,571
إجمالي إيرادات ومصروفات السنة	-	-	(838,305)	3,723,571	2,885,266
الزيادة في رأس المال	5,904,000	-	-	-	5,904,000
المحول إلى الاحتياطي العام	-	3,723,571	-	(3,723,571)	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2006	**47,977,827**	**45,298,622**	**2,489,936**	**-**	**95,766,385**

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 22 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2006

	إيضاح	2006 دينار كويتي	2005 دينار كويتي
أنشطة العمليات			
ربح السنة		**3,723,571**	1,904,352
تعديلات لـ:			
استهلاك		**52,863**	36,720
إيرادات استثمارات		**(4,855,425)**	(3,228,153)
إيرادات فوائد		**(639,456)**	(129,158)
مصروفات عقد إيجار تمويلي		**108,341**	94,671
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:		**(1,610,106)**	(1,321,568)
بيع استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات		**1,063,836**	-
المستحق من دولة عضو		**13,669,452**	317,690
تعويضات قابلة للاسترداد		**(1,362,006)**	-
تعويضات إعادة التأمين المدينة		**1,673,628**	386,655
مدينون وفوائد مستحقة وموجودات أخرى		**(355,777)**	(209,395)
مطالبة من دولة عضو		-	729,898
دائنون ومطلوبات أخرى		**414,567**	(33,076)
تعويضات إعادة التأمين الدائنة		**(2,056,229)**	(349,456)
مدخرات العاملين ومكافأة نهاية الخدمة		**(15,917)**	71,499
النقد الناتج من (المستخدم في) العمليات		**11,421,448**	(407,753)
توزيعات أرباح مقبوضة		**257,235**	123,777
فوائد مقبوضة		**639,456**	129,158
صافي النقد الناتج من (المستخدم في) أنشطة العمليات		**12,318,139**	(154,818)
أنشطة الاستثمار			
شراء استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات		-	(1,017,082)
شراء استثمارات متاحة للبيع		**(17,823,317)**	(19,044,788)
المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع		**19,685,728**	13,244,379
صافي النقد الناتج من (المستخدم في) أنشطة الاستثمار		**1,862,411**	(6,817,491)
أنشطة التمويل			
المدفوع من التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي		**(127,550)**	(110,155)
المحصل من زيادة رأس المال المدفوع		**5,904,000**	5,900,500
صافي النقد الناتج من أنشطة التمويل		**5,776,450**	5,790,345
صافي الزيادة (النقص) في النقد والنقد المعادل		**19,957,000**	(1,181,964)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		**808,195**	1,990,159
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	5	**20,765,195**	808,195

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 22 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية

إيضاحات حول البيانات المالية في 31 ديسمبر 2006

1 - نشاط المؤسسة وطبيعة عملها

إن المؤسسة هي مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة تأسست وفقاً للاتفاقية بين الأقطار العربية الأعضاء، وأهم أغراضها هو توفير الضمان للاستثمارات بين الأقطار العربية ضد المخاطر غير التجارية والائتمانات المرتبطة بالتجارة بين الأقطار المساهمة من الأخطار التجارية وغير التجارية المنصوص عليها في اتفاقية إنشائها. تعمل المؤسسة أيضاً على تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الأقطار المساهمة.

إن المؤسسة كائنة في الكويت وعنوانها المسجل هو ص. ب. 23568 الصفاة 13096 دولة الكويت.

تم التصريح بإصدار البيانات المالية من قبل مجلس إدارة المؤسسة في 8 مارس 2007.

2 - السياسات المحاسبية الهامة

أساس الإعداد

أعدت البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ووفقاً للممارسات المتبعة من قبل «المنظمات العربية».

تعد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء قياس الاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات وفقاً للقيمة العادلة.

ملخص السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية مماثلة لتلك المطبقة في إعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005.

معايير وتفسيرات صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ولم يتم تطبيقها بعد

تم إصدار معايير وتفسيرات مجلس معايير المحاسبة الدولية التالية إلا أنها ليست إلزامية ولم تطبق بعد من قبل المؤسسة:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 الأدوات المالية: الإفصاحات	إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 والذي يسري مفعوله للسنة التي تنتهي في 31 ديسمبر 2007 سوف ينتج عنه تعديل وإضافة إفصاحات تتعلق بالأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها.
معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المعدل عرض البيانات المالية	إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المعدل والذي يسري مفعوله للسنة التي تنتهي في 31 ديسمبر 2007 سوف ينتج عنه تعديل وإضافة إفصاحات تتعلق بأغراض المؤسسة والسياسات والإجراءات لإدارة رأس المال.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تحقق الإيرادات

تؤخذ صافي أقساط الضمان إلى الإيرادات على مدى فترة الوثائق المتعلقة بها على أساس نسبي. تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام الدفعة. تتحقق إيرادات الفوائد على أساس نسبي زمني، ويتوقف تحقق فوائد الحسابات المشكوك في تحصيلها أو التي مر وقت استحقاقها ويتم تسجيلها في بيان الإيرادات والمصروفات عند استلامها.

النقد والنقد المعادل

يتمثل النقد في نقد في الصندوق ولدى البنوك. ويتمثل النقد المعادل في النقد والأرصدة لدى البنوك والودائع ذات فترة استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

استثمارات وموجودات مالية أخرى

يتم تصنيف الموجودات المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 إما كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات والمصروفات أو قروض ومدينين أو محتفظ بها حتى الاستحقاق أو متاحة للبيع، متى كان ملائماً. عندما يتم تسجيل الموجودات المالية مبدئياً يتم قياسها بالقيمة العادلة زائدا تكاليف المعاملة المتعلقة بها مباشرة في حالة الاستثمارات غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات والمصروفات.

تقوم المؤسسة بتحديد تصنيف موجوداتها المالية بعد التسجيل المبدئي وتقوم بإعادة تقييم هذا التصنيف في كل نهاية سنة مالية متى كان ذلك مسموحا به وملائما.

إن جميع مشتريات ومبيعات الموجودات المالية «بالطريقة المعتادة» يتم تسجيلها على أساس تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المؤسسة بشراء أو بيع الأصل. إن مشتريات أو مبيعات الطريقة المعتادة هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً بالنظم أو بالعرف في الأسواق.

استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات

بعد التحقق المبدئي يعاد قياس الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات وفقاً للقيمة العادلة مع تسجيل كافة التغيرات في القيمة العادلة في بيان الإيرادات والمصروفات.

استثمارات متاحة للبيع

بعد التحقق المبدئي تقاس الاستثمارات المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة مع تسجيل الأرباح والخسائر كبند منفصل من حقوق الملكية حتى عدم تحقق الاستثمار أو حتى يتحدد بأن الاستثمار قد انخفضت قيمته وعندئذ تسجل الأرباح والخسائر المتراكمة المدرجة سابقاً في حقوق الملكية في بيان الإيرادات والمصروفات. تدرج الاستثمارات التي ليس بالإمكان قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق فيها بالتكلفة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة إذا وجدت.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

القيمة العادلة

تتحدد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة بصورة نشطة في أسواق مالية منظمة، بالرجوع إلى أسعار آخر أوامر شراء معلنة بنهاية الأعمال في تاريخ الميزانية العمومية. بالنسبة للاستثمارات التي لا يتوافر لها أسعار سوقية معروضة، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب تقييم تتضمن استخدام معاملات تجارية بحتة حديثة في السوق وبالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير أو استناداً إلى التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة أو نماذج تقييم أخرى.

عدم تحقق الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

لا يتم تحقق أصل مالي (أو ما ينطبق عليه ذلك أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة أصول مالية مماثلة) عندما:

أ - ينتهي الحق في التدفقات النقدية من الأصل

ب - تحتفظ المؤسسة بالحق في التدفقات النقدية من الأصل ولكن تتحمل التزاماً بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير إلى طرف ذي علاقة بموجب ترتيب «القبض والدفع»

ج - تقوم المؤسسة بتحويل حقوقها في التدفقات النقدية من الأصل وإما قامت بتحويل كافة مخاطر ومزايا الأصل أو لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل ولكن فقدت السيطرة على هذا الأصل.

عندما تقوم المؤسسة بتحويل حقوقها في التدفقات النقدية من الأصل ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الأصل، يتم تسجيل الأصل بمقدار استمرار المؤسسة في السيطرة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالمبلغ الدفتري الأصلي لذلك الأصل أو الحد الأقصى للمقابل المطلوب سداده من المؤسسة أيهما أقل.

المطلوبات المالية

لا يتم تحقق التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه.

عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام الجديد، ويدرج الفرق في القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الإيرادات والمصروفات.

انخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها

يتم إجراء تقدير بتاريخ كل ميزانية عمومية لتحديد ما إذا كان هنالك دليل إيجابي على أن أصلاً مالياً محدداً قد انخفضت قيمته. فإذا ما توفر مثل ذلك الدليل، تقيد أي خسارة من انخفاض القيمة في بيان الإيرادات والمصروفات. يتم تحديد انخفاض القيمة كما يلي:

أ - بالنسبة للموجودات المدرجة بالقيمة العادلة، فإن انخفاض القيمة هو الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة.

ب - بالنسبة للموجودات المدرجة بالتكلفة، فإن انخفاض القيمة هو الفرق بين التكلفة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة بمعدل السوق الحالي لعائد على أصل مالي مماثل.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أوراق قبض مدينة

تدرج أوراق القبض المدينة بالقيمة الاسمية ناقصاً مخصص لقاء المبالغ المشكوك في تحصيلها. تكتسب الفوائد المستحقة على أوراق القبض، إن وجدت، على أساس توزيع نسبي زمني وتدرج بصورة منفصلة ضمن الفوائد المستحقة في الميزانية العمومية.

تعويضات قابلة للاسترداد

تقوم المؤسسة وفقاً للاتفاقية باسترداد التعويضات المتكبدة والمدفوعة من قبلها تعويضاً للأفراد والهيئات المؤمن لها ضد المخاطر غير التجارية من الأقطار المساهمة المعنية. إن التعويضات المدفوعة فيما يتعلق بالمخاطر التجارية هي مسئولية المستورد وتخضع لترتيبات إعادة التأمين. بالتالي فإن التعويضات الممكن استردادها تدرج بالقيمة الاسمية ناقصاً، في حالات نادرة، المخصص لقاء الحسابات المشكوك في تحصيلها.

المدينون

يدرج المدينون بالقيمة الاسمية بعد استنزال مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الهبوط في القيمة. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية لبنود الممتلكات والمعدات.

سيارات	5 سنوات
أثاث ومعدات	سنة واحدة
مباني	40 سنة

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دوريا للتأكد من أن الطريقة وفترة الاستهلاك متفقتان مع المنفعة الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

الدائنون

يدرج الدائنون بالتكلفة.

عقود الإيجار التمويلي

إن الموجودات المستأجرة بموجب عقد إيجار تمويلي يتم رسملتها في الميزانية العمومية واستهلاكها على مدى أعمارها الإنتاجية، كما يتم إدراج نفس المبلغ ضمن المطلوبات في الميزانية العمومية لقاء الالتزامات الإيجارية بموجب عقد التأجير التمويلي. وتحمل الفوائد المتضمنة ضمن الإيجارات في بيان الإيرادات والمصروفات على مدة فترة عقد الاستئجار والتي تمثل نسبة ثابتة من الالتزام المتبقي.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

إعادة التأمين

تقوم المؤسسة من خلال النشاط العادي بالعمل على الحد من الخسائر التي قد تنتج عن عمليات الضمان وذلك عن طريق إعادة تأمين بعض المخاطر مع شركات إعادة التأمين. إن عقود معيدي التأمين لا تعفي المؤسسة من التزاماتها نحو حاملي الوثائق ؛ بالتالي، فإن عدم وفاء شركات إعادة التأمين بالتزاماتهم يمكن أن يتسبب في خسائر للمؤسسة. ترى الإدارة أن تعرض المؤسسة لتلك المخاطر ضئيل جداً حيث أن الخسائر المتكبدة في تعويض حاملي الوثائق هي في النهاية مسئولية الأطراف المقابلة أو الأقطار المساهمة. ويتم تقدير المبالغ المتوقع استردادها من شركات إعادة التأمين بصورة ثابتة وفقاً للالتزام بالتعويضات المتعلق بها.

مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة للمدير العام بناء على المادة رقم (6) من قرار السادة وزراء المال والاقتصاد العرب الصادر في أبو ظبي. وتحتسب مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الآخرين على أساس رواتبهم وفترات الخدمة المتراكمة لكل منهم أو بناءً على شروط التعاقد للموظف إذا ما كانت هذه العقود توفر مزايا إضافية. كما يتم دفع مكافآت نهاية الخدمة وفقاً للمادة 31 من لائحة نظام العاملين مع مدخرات العاملين.

العملات الأجنبية

تقيد المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة، ويتم تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية. ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة عن التحويل في بيان الإيرادات والمصروفات.

الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً. لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية مرجحاً.

مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون على المؤسسة التزام حالي (قانوني أو استدلالي) ناتج من حدث وقع في الماضي وتكون تكاليف سداد الالتزام محتملة الوقوع ويمكن قياسها بصورة موثوق منها.

الأحكام المحاسبية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات أخرى والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية:

تصنيف الاستثمارات

يتعين على الإدارة اتخاذ قرار بشأن حيازة استثمار معين سواء كان يجب تصنيفه كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات أو استثمارات متاحة للبيع.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

يعتمد تصنيف الاستثمارات كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات على كيفية مراقبة الإدارة لأداء هذه الاستثمارات. وفي حالة توافر قيمة عادلة لها موثوق منها وكانت التغيرات في القيمة العادلة مدرجة كجزء من نتائج الفترة، فإن هذه الاستثمارات تصنف كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات.

يتم تصنيف كافة الاستثمارات الأخرى كاستثمارات متاحة للبيع.

انخفاض قيمة الاستثمارات

تقوم المؤسسة بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع في أسهم كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عندما يكون هناك دليل إيجابي آخر بوجود انخفاض في القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض «الكبير» أو «المتواصل» تتطلب قرارات أساسية. إضافة إلى ذلك، تقوم المؤسسة بتقييم العوامل الأخرى بما في ذلك التقلبات العادية في أسعار الأسهم بالنسبة للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المسعرة.

عدم التأكد من التقديرات

إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة القيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات خلال السنة المالية. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ الميزانية العمومية والتي لها أثر كبير يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة:

تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة

يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة.
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة، أو
- نماذج تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة يتطلب تقديرات هامة.

3 - إيرادات استثمارات

	2006 دينار كويتي	2005 دينار كويتي
أرباح محققة على استثمارات متاحة للبيع	**2,522,108**	1,768,365
أرباح غير محققة على استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات	**2,076,082**	1,336,011
توزيعات أرباح من صناديق	**245,213**	115,763
توزيعات أرباح برنامج تمويل التجارة العربية	**12,022**	8,014
	4,855,425	3,228,153

4 - المصروفات

تتضمن المصروفات العمومية والإدارية مصروفات عقد الإيجار التمويلي بمبلغ 108,341 دينار كويتي (2005: 94,671 دينار كويتي). كما تتمثل المصروفات الرأسمالية في استهلاك السنة والإنفاق على بنود رأسمالية ضئيلة القيمة والتي يتم اعتبارها كمصروفات عند تكبدها.

5 - النقد والنقد المعادل

	2006 **دينار كويتي**	2005 دينار كويتي
نقد في الصندوق ولدى البنوك	**3,205,076**	808,195
ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر	**17,560,119**	-
	20,765,195	808,195

6 - استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات والمصروفات

يمثل هذا البند محافظ استثمارات مسعرة أساسية مدارة من قبل مدراء الاستثمار ذوي الاختصاص.

7 - استثمارات متاحة للبيع

	2006 **دينار كويتي**	2005 دينار كويتي
سندات	**5,195,329**	3,215,384
صناديق مدارة	**24,328,634**	26,276,043
	29,523,963	29,491,427

تمثل الصناديق المدارة بصورة رئيسية الاستثمارات المسعرة المدارة من قبل مدراء الاستثمار ذوي الاختصاص.

8 - برنامج تمويل التجارة العربية

تملك المؤسسة 0.25 % من رأسمال برنامج تمويل التجارة العربية، الذي تم إنشاؤه في إطار صندوق النقد العربي بهدف تنشيط التجارة بين الأقطار العربية، ونظراً لطبيعة التدفقات النقدية المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها ونظراً لعدم توفر طرق مناسبة أخرى للتوصل إلى قياس موثوق به للقيمة العادلة، فإن الاستثمار يدرج بالتكلفة.

9 - المستحق من دولة عضو

يمثل هذا البند المبلغ المستحق للمؤسسة من قبل الدولة العضو التي لم تتمكن من سداد التزاماتها الرئيسية عند استحقاقها نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية الصعبة.

بموجب الاتفاقية المؤرخة في 15 ديسمبر 2005 التي تم الدخول فيها مع وزارة المالية للدولة العضو، وافقت المؤسسة على التنازل عن فوائد مستحقة بمبلغ 41,920,050 دولار أمريكي (متضمنة مبلغ 5.2 مليون دولار أمريكي كانت مستحقة قبل تاريخ الاتفاقية) من الفوائد المستحقة سابقاً وتجميع وإعادة جدولة كافة المبالغ المستحقة بموجب الاتفاقية والتي تتكون من:

	2006 **دولار أمريكي**	2005 دولار أمريكي
أوراق قبض	**12,889,505**	12,889,505
تعويضات قابلة للاسترداد	**83,011,202**	83,011,202
فوائد مستحقة لم يتم التنازل عنها	**25,082,583**	25,082,583
	120,983,290	120,983,290
المعادل بالدينار الكويتي	**35,387,612**	35,387,612

وفقاً لشروط الاتفاقية، سوف تقوم الدولة العضو بسداد وإعادة جدولة الدين على دفعة واحدة مقدمة وتستحق في 31 مارس 2006 ، والباقي على خمسة أقساط سنوية تبدأ في 31 ديسمبر 2006 بمعدل فائدة 2 % سنوياً.

إن الحركة على الدين هي كما يلي:

	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد افتتاحي	**120,983,290**	120,983,290
المدفوع خلال السنة	**(46,000,000)**	-
الإجمالي كما في 31 ديسمبر	**74,983,290**	120,983,290
المعادل بالدينار الكويتي	**21,718,160**	35,387,612

10 - تعويضات قابلة للاسترداد

	2006 دولار أمريكي	2005 دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	**8,216,968**	91,352,053
صافي التعويضات المدفوعة خلال السنة	**5,249,517**	48,271
التعويضات المستردة خلال السنة	**(465,977)**	(172,154)
إعادة الجدولة وفقاً للاتفاقية مع الدولة العضو	**-**	(83,011,202)
الرصيد في نهاية السنة	**13,000,508**	8,216,968
المعادل بالدينار الكويتي	**3,765,467**	2,403,461

إن هذه المبالغ تمثل تعويضات مدفوعة إلى عدة أطراف من جنسيات عربية عن مخاطر تحققت في دول أعضاء. ووفقاً للاتفاقية ما بين الدول الأعضاء، يتم استرداد التعويضات المدفوعة من قبل المؤسسة من المستورد أو الدولة العضو المساهمة التي تتحقق فيها المخاطر. بالتالي، فإن الإدارة ترى أن التعويضات أعلاه سيتم استردادها بالكامل.

11 - فوائد مستحقة

تقوم المؤسسة باحتساب فوائد تأخير مستحقة على التعويضات القابلة للاسترداد من الأطراف الأخرى والدول الأعضاء التي لم تفي بالتزاماتها ضمن الإطار الزمني المعتاد. إن تفاصيل الفوائد هي كما يلي:

	2006 دينار كويتي	2005 دينار كويتي
الرصيد في بداية السنة	**503,390**	7,840,046
الفائدة المستحقة خلال السنة	**118,998**	120,173
إعادة الجدولة وفقاً للاتفاقية مع الدولة العضو	**-**	(7,336,656)
الرصيد في نهاية السنة	**622,388**	623,563
ناقصاً: الفوائد المعلقة	**(162,012)**	(120,173)
	460,376	503,390

12 - تعويضات إعادة التأمين

تمثل تعويضات إعادة التأمين المدينة حصة شركات إعادة التأمين في المطالبات المتكبدة والمدفوعة من قبل المؤسسة وفقاً لعقد إعادة التأمين المتعلق بها. أما تعويضات إعادة التأمين الدائنة فتمثل الالتزامات المترتبة على المؤسسة لشركات إعادة التأمين في حالة استرداد المؤسسة للتعويضات التي دفعتها سابقاً من الدول المتعاقدة. عند التسوية مع شركات إعادة التأمين هذه، فإن المؤسسة ستدفع الصافي المستحق لشركات إعادة التأمين بعد الأخذ بعين الاعتبار المبالغ المطلوبة من هذه الشركات وتسويتها على أساس الصافي.

13 - مدينون وموجودات أخرى

	2006 **دينار كويتي**	2005 دينار كويتي
إيرادات عمولات	**458,402**	196,109
مدينو موظفين	**314,144**	199,598
أرصدة مدينة أخرى	**104,979**	83,028
	877,525	478,735

14 - مطالبة من دولة عضو

تتمثل هذه المطالبة في المبالغ المستحقة من دولة عضو فيما يتعلق بحصتها غير المدفوعة في رأس المال بالإضافة إلى فوائد التأخير على المبالغ المستحقة، بناءً على قرارات مجلس المؤسسة والاتفاقيات بين المؤسسة وتلك الدولة.

15 - ممتلكات ومعدات

تتمثل الممتلكات والمعدات بصورة أساسية في القيمة الدفترية لمقر المؤسسة الذي تم شراؤه بموجب عقد إيجار تمويلي على الأرض المخصصة للمؤسسة في المبنى المملوك بصفة مشتركة مع منظمات عربية. يتم استهلاك هذا المقر على مدى فترة عقد الإيجار التمويلي والتي تبلغ 40 عاماً ويبلغ الاستهلاك المحمل للسنة 36,720 دينار كويتي (2005: 36,720 دينار كويتي).

16 - دائنون ومطلوبات أخرى

	2006 **دينار كويتي**	2005 دينار كويتي
المستحق إلى شركات إعادة التأمين	**413,696**	2,472
مخصص إجازات الموظفين	**124,886**	121,654
مخصص الموسوعة القانونية	**-**	13,757
مطلوبات أخرى	**383,969**	370,101
	922,551	507,984

17 - التزامات بموجب عقد إيجار تمويلي

إن الالتزامات بموجب عقد الإيجار التمويلي هي كما يلي:

	2006 **دينار كويتي**	2005 دينار كويتي
خلال سنة واحدة	**179,617**	110,155
في السنة الثانية إلى السنة الخامسة ضمناً	**898,085**	550,775
أكثر من خمس سنوات	**3,771,957**	2,423,410
المستحق للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	**4,849,659**	3,084,340
ناقصاً: الأعباء المالية المخصصة للفترات المستقبلية	**(2,696,644)**	(1,747,377)
	2,153,015	1,336,963

18 - مدخرات ومكافأة نهاية الخدمة للموظفين

قامت المؤسسة سابقاً بإنشاء وإدارة صندوق الادخار والتكافل الاجتماعي بغرض تنمية حقوق الموظفين وفقاً للمادة 31 من لائحة نظام العاملين بالمؤسسة الصادر بها قرار مجلس المؤسسة رقم 6 لسنة 1981، وقرار المدير العام المؤرخ في 1 يناير 1984. وقامت المؤسسة وفقاً لقرار المدير العام المؤرخ في 19 يونيو 2005 بإيقاف عمل برنامج صندوق التكافل الاجتماعي وقامت بتحويل الموجودات والمطلوبات الخاصة به إليها.

وفقاً لبرنامج الادخار الجديد، يستحق الموظف ما يلي:

أ - استحقاق لمكافأة نهاية الخدمة بموجب اللوائح الداخلية للمؤسسة.

ب - مبلغ يتم خصمه من الموظفين بنسبة 7 % من الراتب الشهري.

ج - حصة سنوية بنسبة 5 % من قبل المؤسسة، ويتم احتسابها بنسبة 5 % سنوياً من مجموع (أ) و(ب) أعلاه ناقصاً المبالغ المدفوعة مقدماً للموظفين وفقاً لما يراه المدير العام بناءً على أداء الموظفين.

إن كافة تلك المبالغ لم يتم استثمارها نيابة عن الموظفين كما كان الوضع في البرنامج السابق.

19 - رأس المال المدفوع

إن رأسمال المؤسسة كما في 31 ديسمبر 2006 وحصة كل دولة عضو وهيئات أخرى كان كما يلي:

	المصدر		المدفوع	
	2006 دينار كويتي	2005 دينار كويتي	**2006 دينار كويتي**	2005 دينار كويتي
أ- الدولة العضو				
المملكة الأردنية الهاشمية	**525,000**	525,000	**525,000**	525,000
دولة الإمارات العربية المتحدة	**2,350,000**	2,350,000	**2,350,000**	2,350,000
مملكة البحرين	**500,000**	500,000	**500,000**	500,000
الجمهورية التونسية	**1,250,000**	1,250,000	**1,250,000**	1,250,000
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	**1,250,000**	1,250,000	**1,250,000**	1,250,000
جمهورية جيبوتي	**200,000**	200,000	**200,000**	200,000
المملكة العربية السعودية	**3,750,000**	3,750,000	**3,750,000**	3,750,000
جمهورية السودان	**1,217,932**	1,217,932	**1,217,932**	1,217,932
الجمهورية العربية السورية	**500,000**	500,000	**500,000**	500,000
جمهورية الصومال الديمقراطية	**58,735**	58,735	**58,735**	58,735
الجمهورية العراقية	**500,000**	500,000	**500,000**	500,000
سلطنة عمان	**750,000**	750,000	**750,000**	750,000
دولة فلسطين	**500,000**	500,000	**-**	-
دولة قطر	**2,000,000**	2,000,000	**2,000,000**	2,000,000
دولة الكويت	**3,000,000**	3,000,000	**3,000,000**	3,000,000
الجمهورية اللبنانية	**500,000**	500,000	**500,000**	500,000
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	**2,500,000**	2,500,000	**2,500,000**	2,500,000
جمهورية مصر العربية	**1,250,000**	1,250,000	**1,250,000**	1,250,000
المملكة المغربية	**2,000,000**	2,000,000	**2,000,000**	2,000,000
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	**500,000**	500,000	**500,000**	500,000
الجمهورية اليمنية	**1,000,000**	1,000,000	**1,000,000**	1,000,000
	26,101,667	26,101,667	**25,601,667**	25,601,667
ب- هيئات مالية عربية				
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	**15,202,800**	15,202,800	**12,162,240**	9,121,680
صندوق النقد العربي	**8,118,000**	8,118,000	**6,494,400**	4,870,800
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	**5,106,960**	5,106,960	**3,064,176**	2,042,784
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	**1,092,240**	1,092,240	**655,344**	436,896
	55,621,667	55,621,667	**47,977,827**	42,073,827

تأجل سداد رأسمال دولة فلسطين بموجب قرار مجلس المساهمين رقم 4 لسنة 1981.

20 - الاحتياطي العام

تنص المادة (24) من اتفاقية المؤسسة على «تجميع صافي الأرباح التي تتحقق من أعمال المؤسسة لتكوين احتياطي إلى أن يبلغ ما يساوي ثلاثة أمثال رأس المال» وبعد ذلك يقرر المجلس كيفية توزيع واستخدام الأرباح السنوية المحققة بشرط ألا يجاوز التوزيع 10 % من تلك الأرباح وأن يكون التوزيع بنسبة حصة كل عضو في رأس المال.

21 - الالتزامات المحتملة وغير المسجلة

أ - في 31 ديسمبر 2006 بلغت جملة عقود الضمان المنفذة 57,362,699 دينار كويتي (2005: 37,861,886 دينار كويتي). توجد مبالغ معاد تأمينها ضد المخاطر التجارية وغير التجارية بمبلغ 2,049,352 دينار كويتي (2005: لا شيء).

ب - تتضمن تعويضات إعادة التأمين المدينة مبلغ 1,167,195 دينار كويتي تم الحجز عليه بواسطة أحد البنوك العربية. لقد قام البنك مع أحد المصدرين العرب بتقديم مطالبة بتعويض من المؤسسة بمبلغ 1,040,000 دولار أمريكي (تعادل 301,226 دينار كويتي حسب أسعار التحويل السائدة كما في 31 ديسمبر 2006) وقد صدر الحكم لصالح المدعين زائداً فائدة بمعدل 21 % من تاريخ استحقاق التعويض وحتى الأداء. ونتيجة لذلك، فإن البنك قد يسترد هذا التعويض من المبالغ المحجوز عليها. طعنت المؤسسة بصحة إجراءات التحكيم في هذه القضية ولا يزال الأمر مطروحاً حالياً أمام القضاء.

في رأي الإدارة وطبقاً لطبيعة نشاط المؤسسة، أن جميع الالتزامات والمطالبات القضائية القائمة على المؤسسة من مسؤولية المستورد في حالة المخاطر التجارية وهي من مسؤولية الدولة المساهمة المعنية في نهاية الأمر في حالة الخطر غير التجاري. وبالتالي، لم يتم أخذ أي مخصص في البيانات المالية فيما يتعلق بالأمور التي تم بحثها أعلاه.

22 - الأدوات المالية

تستخدم المؤسسة ضمن نشاطها العادي أدوات مالية أولية مثل النقد والنقد المعادل والاستثمارات والمدينين وأوراق القبض والفوائد المستحقة والتعويضات قابلة للاسترداد والدائنين. ونتيجة لذلك، فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه:

مخاطر سعر الفائدة

إن الأدوات المالية تتعرض لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة.
إن سعر الفائدة الفعلي والفترات التي تتم فيها إعادة التسعير للموجودات المالية الخاضعة للفائدة أو تستحق خلالها هي كما يلي:

31 ديسمبر 2006	أقل من سنة دينار كويتي	خلال 1-5 سنوات دينار كويتي	أكثر من 5 سنوات دينار كويتي	المجموع دينار كويتي	معدل الفائدة الفعلي %
سندات	**3,497,967**	**1,274,914**	**422,448**	**5,195,329**	4-8
مستحقات من دولة عضو	**4,343,632**	**17,374,528**	**-**	**21,718,160**	2
تعويضات قابلة للاسترداد	**3,765,467**	**-**	**-**	**3,765,467**	5
	11,607,066	**18,649,442**	**422,448**	**30,678,956**	

31 ديسمبر 2005	أقل من سنة دينار كويتي	خلال 1-5 سنوات دينار كويتي	أكثر من 5 سنوات دينار كويتي	المجموع دينار كويتي	معدل الفائدة الفعلي %
سندات	1,470,351	1,322,910	422,123	3,215,384	2-5
مستحقات من دولة عضو	13,455,000	21,932,612	-	35,387,612	2
تعويضات قابلة للاسترداد	2,403,461	-	-	2,403,461	5
	17,347,780	23,255,522	422,123	41,025,425	

مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية للمؤسسة والتي تتعرض لمخاطر الائتمان تتكون بصورة رئيسة من النقد لدى البنوك والسندات. يودع النقد لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة. إن السندات يتم إصدارها إما من قبل مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة أو من قبل حكومات. في رأي الإدارة أن الموجودات المالية المتعلقة بأعمال ضمان استثمارات المؤسسة لا تعرضها لمخاطر الائتمان حيث أن تلك الأعمال تساندها الدول الأعضاء المساهمة.

مخاطر العملة الأجنبية

تتعرض المؤسسة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. تحرص المؤسسة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتغير بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

22 - الأدوات المالية (تتمة)

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المؤسسة على توفير الأموال للوفاء بالتزاماتها المالية المتعلقة بالأدوات المالية. وتعمل الإدارة لإدارة هذه المخاطر على الاستثمار في ودائع بنكية أو في استثمارات أخرى يسهل تسييلها.

مخاطر التدفق النقدي

إن خطر التدفق النقدي هو خطر تقلب مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بأداة مالية نقدية. ولا يوجد لدى المؤسسة حالياً خطر تدفق نقدي جوهري.

مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر احتمال تقلب قيمة أداة ماليه نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، سواء كان السبب في تلك التغيرات عوامل محدده للورقة المالية بمفردها أو مصدرها أو بسبب عوامل تؤثر على جميع الأوراق المالية المتاجر بها في السوق.

تتعرض المؤسسة لمخاطر السوق بالنسبة لاستثماراتها.
تحد المؤسسة من مخاطر السوق بإدارة كافة استثماراتها من قبل شركات إدارة الاستثمار المتخصصة.

مخاطر أسعار الأسهم

تنشأ مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أسهم. تدير المؤسسة هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراتها فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي وتركزات قطاع الأعمال.

القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم تعريف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يمكن مقابله تبادل أداة مالية بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تجارية بحتة غير تلك المتعلقة بالبيع الجبري أو التصفية. ويتم الحصول على القيم العادلة من خلال أسعار السوق المعلنة وطرق التدفقات النقدية المخصومة وطرق أخرى تعتبر مناسبة. إن القيمة العادلة للأدوات المالية بتاريخ الميزانية العمومية تقارب القيمة الدفترية لها فيما عدا استثمارات معينة متاحة للبيع لم يكن من الممكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق منها كما هو مبين في إيضاح رقم7.